

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

أبرز عناوين

News Brief

(14 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

الإسكوا/ESCWA

- وزارة الاعلام والاتصالات تدعو لوضع استراتيجية لحماية البنى التحتية الحرجة بالسودان ([الأحداث](#))
- الإتصالات: وضع إستراتيجية لحماية الأنظمة المعلوماتية من الخروقات ([سودافاكس](#))
- الحاضنات التكنولوجية. توفير فرص تشغيل ودعم الاقتصاد ([الأحداث](#))
- «المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية» يفتح أعماله ([اللواء](#))
- النسخة الثانية من تقرير «الإسكوا» حول «التكامل الإقتصادي العربي..» ([اللواء](#))
- وزارة الإعلام تشدد على ضرورة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتمكين السودان من مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع ([حضر موت](#))
- أبي خليل منوها بكتاب قمير عن الدبلوماسية المائية والترابط: ثمرة عمل وتفكير وبحث دؤوب ([النشرة](#))
- توقيع مذكرة تفاهم بين الإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا ([أمد](#))
- "أسبار الدولي" يخصص جلسة للتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ([الغد](#))
- الرئيسية اقتصاد وبيئة مؤتمر أقد اوصى بالتشديد في وضع التشريعات لاجتذاب الاستثمارات والحد من الفساد ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
- عون أعطى تعليماته للاسراع في انجاز مستشفى دير القمر ([Lebanon Debate](#))
- اخبار فلسطين توقيع مذكرة تفاهم بين "الإحصاء" وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا ([عيون الخليج](#))
- أخبار فلسطين : توقيع مذكرة تفاهم بين الإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا ([الواقع أون لاين](#))
- ندوة مشتركة في القاهرة عن واقع البحث العلمي العربي والابتكار ([الغد](#))
- عندما تُغيب السياسة عن البحوث في معوقات التنمية ([الأخبار](#)/أحمد بعلبكي)
- قومي المرأة يعقد اجتماعا لإعداد دراسة حول مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة ([أخبارك](#))
- مخزومي: نتائج الانتخابات أثبتت رغبة الناس في التغيير والحريري هو الأقوى سنياً ([البناء](#))
- الرئيس اللبناني يلتقي رئيس أكاديمية المياه في فرنسا ([Loma Zoma](#))
- مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة برعاية القومية للمرأة ([ميدان الأخبار](#))
- الأردن: حققنا إنجازات مهمة على صعيد الإصلاح وحقوق الإنسان والحريات ([المقر](#))
- منتدى أسبار يخصص جلسة للتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ([سرايا بوست](#))
- منتدى «أسبار» يخصص جلسة للتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ([الوحدة](#))
- ESCWA Charts Course for Integrating Climate Change Adaptation and DRR ([IISD](#))

- مؤسسة الفكر العربي تناقش واقع البحث العلمي بالقاهرة ([العين الإخبارية](#))
- Arab Region Reviews Progress on Cairo Declaration, Links to 2030 Agenda ([IISD](#))
- منتدى عربي: المنطقة تحتاج أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ([الشعب أونلاين](#))
- الأنباط تحذروا قسوة السيول بهندسة الحصاد والمنشآت لتواجه التدفق المائي ([الرأي](#))
- Climate Change: Confab Emphasises Necessity of Effective, Efficient Adaptation Strategies ([This Day](#))
- المنطقة العربية تحتاج أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ([العرب اليوم](#))
- من الأنباط إلى الأردن اليوم: الحضارة في قلب القسوة ([عمون](#))
- Une conférence internationale recommande la mise en place de stratégies et actions efficaces d'adaptation au changement climatique ([Abidjan](#))
- AFED's 11th Annual Conference in Beirut ([Zawya](#))
- توقيع مذكرة تفاهم بين الإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا ([دنيا الوطن](#))
- عون تابع تطورات تشكيل الحكومة والتقى شخصيات ([MTV](#))
- اختتام مؤتمر «أفد» حول تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية ([شبكة فلسطين الإخبارية](#))
- الإسكوا: "الربيع العربي" كلف المنطقة 614 مليار دولار ([الأسواق العربية](#))

الإسكوا/ESCWA

وزارة الاعلام والاتصالات تدعو لوضع استراتيجيية لحماية البنى التحتية الحرجة بالسودان (الأحداث)

08/11/2018

شدد وكيل وزارة الاعلام والاتصالات المهندس مصطفى عبد الحفيظ على ضرورة ان تعمل الجهات المختصة بالوزارة لوضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة التي تمكن السودان من مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع خاصة على مستوى قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات التي اضحت البشرية تعتمد عليها بصورة كبيرة فى تسهيل حياتها .

وقال لدى مخاطبته الجلسة الافتتاحية لورشة (سياسات حماية البنى التحتية الحرجة : الممارسات المثلى والتطبيق) التى ينظمها جهاز تنظيم الاتصالات والبريد بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) اليوم ببرج الاتصالات ، قال ان اندماج كل القطاع مع الاتصالات وتقانة المعلومات صار الاساس فى كل حياة الانسان مضيفا ان هذا يحتم على كل مؤسسة اقامة بنياتها الحرجة على هذه التقانات، و اشار الى ان هذه البنيات تتطلب سرعات عالية واستجابة سريعة تساعد فى مرور المعلومات فى وقت وجيز دون ان تتأثر هذه البنية . ونوه وكيل الوزارة الى ان استخدام التقانة فى البنية التحتية الحرجة ليس محصورا فى الدول المتقدمة لكنه يعنى كذلك الدول النامية ، وعبر عن امله فى ان تخرج الورشة بتوصيات تساعد فى وضع الاستراتيجيات والسياسات لتبنيها الدولة والوزارة للتمكن من تأمين هذه البنيات والمعلومات.

من جانبه اشاد ممثل لجنة الاسكوا د.نوار العوا باهتمام السودان بامر أمن المعلومات والبنيات التحتية الحرجة، وقدم تعريفا بالاسكوا وماتقدمه من دعم للدول العربية فى وضع السياسات والاستراتيجيات فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقوى وتشجع القطاع الحكومى على توفير التكنولوجيا لاغراض التنمية وتحسين نوعية الحياة بالدول العربية.

واشار العوا الى المخاطر التى تصاحب الانتشار الواسع لاستخدام التقنية خاصة الانترنت على الحكومات والمؤسسات والافراد حيث يتطلع البعض على الحصول على مكاسب غير شرعية. وقال ان هذا يحتم على كل الدول والمؤسسات وخاصة العربية بالعمل على تعزيز البنيات التحتية ووضع السياسات الكفيلة بالحد من الجرائم السيبرانية والتصدى لها . و اوضح ان الورشة تتطرق للمفاهيم الاساسية لسياسات البنى التحتية والمهددات السيبرانية المختلفة و افضل السياسات والاستراتيجيات فى الدول العربية والنقاط الاساسية التى

يمكن ان تتضمنها السياسة الوطنية للسودان. وعبر عن تطلع الاسكوا الى ان تكلل الورشة بالنجاح بحيث يكون لها اثر مباشر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان.

وفي السياق اشار مدير جهاز تنظيم الاتصالات والبريد د. يحيى عبد الله الى ان الورشة تأتي في اطار نشر الوعى وتعريف الجهات التى تمتلك بنية تحتية حرجة في كيفية ادارة تلك البنيات ، وثنى حرص بعض الشركاء خاصة فى مؤسسات وشركات المياه والكهرباء والنفط والسكة الحديد وغيرها على قيام البنى التحتية الحرجة لديها بما يتوافق مع امن المعلومات.

واشار د. يحيى الى ان الورشة تركز بصفة اساسية على النقاش حول امر البنى التحتية الحرجة وكيفية تأمينها مع الوقوف على تجارب الدول المختلفة، وعبر عن امله فى ان تخرج الورشة بموجهات تعين على وضع رؤية استراتيجية فيما يلى البنية التحتية الحرجة بالبلاد . الجدير بالذكر ان البنى التحتية الحرجة يقصد بها المنظمة التى تدير اى قواعد بيانات او انظمة تقديم خدمات مثل انظمة شركات الكهرباء والنفط والمياه والمباني الذكية، هذه البنية الحرجة تديرها انظمة تقانة معلومات وتوجد بها اجهزة وشبكات وعادة ماتكون موصولة بشبكة الانترنت . وتم خلال جلسات العمل تقديم عدد من اوراق العمل شملت المفاهيم الاساسية لسياسات حماية البنى التحتية قدمها د. نوار العوا ممثل الاسكوا وورقة حول مخاطر اختراقات البنية التحتية الحرجة وخطط الحماية قدمها مهندس طارق محمد الامين وورقة ثالثة للاسكوا بعنوان (الممارسات المثلى لسياسات حماية البنى التحتية).

الإتصالات: وضع إستراتيجية لحماية الأنظمة المعلوماتية من الخروقات (سودافاكس)

09/11/2018

كشفت جهاز تنظيم الإتصالات والبريد عن شروعه في وضع سياسات وإستراتيجية لتأمين وحماية الأنظمة المعلوماتية بالبنية التحتية من مخاطر الخروقات.

وأوضح د. يحيى عبدالله مدير جهاز تنظيم الإتصالات في تصريح بحسب (smc) إن هناك مجهودات مع الشركاء الذين يمتلكون البنية التحتية الحرجة والمعني بها المنظومة التي تدير اي قواعد بيانات خاصة بتقديم الخدمات مثل أنظمة شركات (الكهرباء والنفط والمياه) وغيرها من المؤسسات التي تدار بواسطة تقانة المعلومات، كاشفاً عن عقد إجتماعات تنسيقية مع الشركاء للوقوف على تجارب الجهات المختلفة في تأمين البنية التحتية.

يذكر أن جهاز تنظيم الإتصالات نظم ورشة لحماية البنية التحتية من مخاطر الخروقات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة (الأسكوا) شرفها وكيل وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

06/11/2018

تعهد وزير العمل والإصلاح الإداري بحر ادريس ابو قرودة بتفعيل القرارات الخاصة بالصندوق القومي لتشغيل الخريجين الصادرة من مجلس الوزراء واكد ان الوزارة لن تألوا جهدا في دعم واناذ مشاريع تشغيل الشباب وتعهد بتقديم الدعم السياسي والسند لجهاز المغتربين حتى ينعم الشباب بفرص عمل كريمة.

واضاف لدى مخاطبته الورشة الاي نظمها اليوم جهاز تشغيل الخريجين بالتعاون مع منظمة الاسكوا حول الممارسات المثلى لحاضنات الأعمال (حاضنة المقرن التكنولوجية نموذجا) واطاف ان الوزارة تعول علي نشر ثقافة العمل الحر داعيا الي اهمية رعاية الموهوبين والمبدعين وتطوير اعمالهم مشيرا الي اهمية تنسيق الجهود من اجل تطوير الاعمال وتوفير مشاريع منتجة لصالح الخريجين مشيدا بالجهود التي يبذلها الجهاز القومي لتشغيل الخريجين في دعم ورعاية الخريجين وتوفير مشاريع لهم.

وشدد على ضرورة التنسيق بين الجهات ذات الصلة وقال ان كلمة التنسيق اكثر كلمة مستهلكة في السودان منتقدا هذا النهج وقطع بان التنسيق يمنع هدر الموارد وعزا بروز كثير من المشاكل لعدم التنسيق

وقال إن الورشة تعتبر نوعية ومهمة وتضم مؤسسات فعالة من اجل الاسهام في دفع العمل ومشاريع تشغيل الخريجين.

من جانبه اكد الامين العام للجهاز القومي لتشغيل الخريجين

بخيت الهادي أحمد أهمية التشبيك والتنسيق بين الجهات ذات الصلة لدعم عمل الجهاز في توفير فرص العمل والعيش الكريم للخريجين ودعم ورعاية مشاريعهم ومبادراتهم وليكون للجهاز دور حقيقي في دعم الاقتصاد الكلي للبلاد ، وقطع بان ازمة السودان تكمن في عدم التنسيق وعمل الجهات في جزر معزولة مشيرا الي جهود الجهاز في التمويل الاصغر والمشروعات ذات المردود الاقتصادي وعمله علي نشر ثقافة العمل الحر وتمويل المشروعات الصغيرة اضافة الي اكساب الخريجين مهارات وتخصصات جديدة ورفع قدراتهم لدخول السوق الحر وان يكون الجهاز مرجعا للمعلومات وريادة الاعمال مع استخدام التطبيقات والنظم الحديثة لخدمة عملاء الجهاز.

فيما قال رئيس اللجنة الفنية لحاضنة المقرن التكنولوجية

عارف عبدالقادر إن الحاضنة تعمل علي تطوير خطط العمل التي تتناسب مع المشروعات وتطوير المهارات الفردية وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية والإدارية والتسويقية بجانب المساعدة في الحصول على التمويل ومصادر الدعم وتوفير البيئة المناسبة للعمل وتقديم خدمات الانترنت .

واستعرض الدكتور نورا العوا اهم مجالات التعاون الفني التي تقدمها ادارة التكنولوجيا من اجل التنمية بالاسكوا حيث انها تدعم الدول الاعضاء في مجالات وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط المتعلقة بالتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات وتعزيز وتمكين بيئة التكنولوجيا والمعلومات وتطوير خدمات الحكومة الالكترونية والعمل علي تشبيك الجهات ذات العلاقة بالمعلومات بجانب تطوير الاطر التشريعية والقانونية .

انطلاقاً من برنامج العمل الرائد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد عام 2014 الذي عكس توافقاً عالمياً على وضع حقوق الإنسان في صلب التنمية ودمج قضايا السكان في موضوع التنمية العالمية، والذي اعترف أيضاً بالترابط العالمي لقضايا السكان والتنمية والبيئة وقدم مقياساً جديداً للتقدم الذي يعتمد على مدى معالجة أوجه التفاوت السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أدت مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الـ 20 في حزيران 2013 في المنطقة العربية، إلى اعتماد إعلان القاهرة الذي جدد التزام الدول الأعضاء ببرنامج العمل كخطة غير منجزة حول السكان والتنمية توجه جهود الدول العربية بعد عام 2014، حيث تم تسليط الضوء على عدة أولويات للمنطقة العربية منها: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والصحة الجنسية والإنجابية والهجرة الدولية والنزوح الداخلي وتحركات اللاجئين الكبيرة والإستدامة البيئية.

إفتتاح المؤتمر

انطلاقاً من هذا الواقع، افتتح صباح أمس في مقر «الإسكوا» ببيروت، «المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013»، بحضور حشد من ممثلي المؤسسات الحكومية وكبار المسؤولين ومجالس السكان الوطنية والبرلمانيين، إضافة إلى ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية وجهات معنية أخرى.

{ استهل المؤتمر بكلمة المدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان نتاليا كانم التي أكدت فيها «ضرورة أن نرى ما يلزمنا لكي نستثمر في الشباب»، مشيرة إلى أن «هذا أمر أساسي في تحقيق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة وبناء الإزدهار والسلام.»

وأضافت: «مساهمتنا ستكون في تحقيق 3 نتائج مبنية على بيانات سكانية وفهم هذه البيانات والمعلومات ومشاركة البيانات في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي يكون رئيس البلدية أو البرلماني أو المنطقة بحاجة إليها لكي نتخطى ونحقق 0% في وفيات الأمهات أثناء الولادة ووفيات الأطفال والوفيات ما بين الفتيات، بالإضافة إلى موضوع الزيجات المبكرة وختان الفتيات.»

{ بدورها، أشارت أمين عام مساعد جامعة الدول العربية هيفاء أبو غزالة إلى «إنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية الذي سيشكل مظلة عربية على المستوى الوزاري لتنفيذ إعلان القاهرة ونتائج مراجعات مؤتمراتنا الإقليمية بالشراكة الكاملة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان و«الإسكوا» والمنظمات الدولية الأخرى.»

وأضافت: «ندرك أنه على الرغم من التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف ومقاصد إعلان القاهرة في المنطقة العربية، إلا أن التنفيذ كان متفاوتاً بين البلدان، في ظل التحديات المتعلقة بالفقر وتفاوت الثروة والإدماج الاجتماعي وتمكين الشباب وكبار السن ووضع النساء والفتيات وحصول جميع الأشخاص على خدمات الصحة الإنجابية والهجرة والتحضر، إلى جانب حالات الطوارئ والنزاع المسلح المعقدة والبيئة والتغير

المناخي. لذلك، نود تأكيد جهود منظومة جامعة الدول العربية في مجملها بدءاً من اللجان المتخصصة ومروراً بالمجالس الوزارية المتخصصة الشؤون الاجتماعية – الصحة – الشباب والرياضة وأخيراً المجلس العربي للسكان والتنمية، كل وفق اختصاصه، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووصولاً إلى القمة العربية، التي تهدف الى تحقيق أهداف أجندة 2030.»

{من ناحيته، اعتبر نائب الأمين التنفيذي للبرامج - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منير ثابت أنّ «المؤتمر هو بمثابة فرصة للوقوف عند حال السكان ومناقشة بعض الأنماط والتحديات السكانية والتنمية التي تواجه المنطقة وتؤثر مباشرة على شعوبها»، متسائلاً: «إلى أي مدى ساهمت التجارب في تحسين حال السكان ولاسيما الفئات المعرضة للمخاطر؟، وهل نجحنا في توفير الخدمات الصحية ودرء مخاطر الفقر واللامساواة والتهميش والعزلة والتطرف عن شعوبنا؟.»

وقال: «هذه الأسئلة تضعنا أمام تحديات إقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ترسم صورة مقلقة لمستقبل منطقتنا ورفاه سكانها. من هنا، نحن بحاجة إلى مقاربة تأخذ بالإعتبار الديناميكيات السكانية في التخطيط التنموي، تبني على إرادة سياسية فعلية ورؤية واضحة وجهود متضافرة ومعلومات وبيانات مفصلة ومحدثة وبرامج منسقة ومتكاملة وعابرة للقطاعات تشمل الجميع وتشرك مختلف أصحاب المصلحة.»

وأضاف: «هذا النهج هو في صميم إعلان القاهرة ومبادئ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونحن في «الإسكوا» نلتزم ببذل قصارى الجهود بما لدينا من خبرات للعمل معاً للمضي بالمنطقة نحو المستقبل المنشود.»

جلسات المؤتمر

هذا، وقد تم إطلاق تقرير الأمم المتحدة لحالة سكان العالم 2018، ثلثه جلسة تمهيدية جرى خلالها عرض الإتجاهات السكانية العالمية والملاحم الديمغرافية للمنطقة العربية لجهة الإتجاهات والتوقعات، بالإضافة إلى تقرير عن الإستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة للعام 2013: التحديات الإنمائية والديناميات السكانية في عالم عربي متغير.

وستخلّل المؤتمر جلسات عدة تتناول السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية لجهة الإتجاهات والإستجابات الوطنية. أيضاً، سيتطرق المشاركون إلى علاقة الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، كيفية ضمان حياة كريمة للجميع، بالإضافة إلى الهجرة والإستدامة البيئية. ومن المقرر أن تنتهي أعمال المؤتمر غداً الخميس بعرض لأبرز النتائج.

أطلقت لجنة الأمم المتحدة الإجتماعية والإقتصادية لغربي آسيا «الإسكوا» أمس في مقرها، النسخة الثانية من تقريرها حول «تقييم التكامل الإقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية»، الذي يبحث في دور الخدمات في الإقتصادات العربية من حيث ما تنتجه قطاعات الخدمات، وما تصدّره، وما تساهم به في إيجاد فرص عمل.

حضر المناسبة كل من: وزير المالية التونسي الأسبق ورئيس المسؤولين الإقتصاديين السابق في لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لأفريقيا وأستاذ مادة الإقتصاد في جامعة «غرونوبل» الدكتور حكيم بن حمودة، مدير شعبة التكامل والتنمية الإقتصادية في «الإسكوا» الدكتور محمد الحسن ورئيس قسم التكامل الإقليمي في «الإسكوا» محمد باسط الشمنقي، بالإضافة لعدد من المهتمين والشخصيات.

د. بن حمودة ألقى كلمة عرض خلالها أبرز ملاحظاته، ولفت إلى أن «الهدف من هذا التقرير التقييمي للتكامل الإقتصادي العربي الذي صدرت نسخته الأولى في عام 2015 يتمثل بتقييم أداء البلدان العربية في ما يتعلق بالتكامل والاندماج الإقتصادي على المستويين العالمي والإقليمي بغية تحديد التحديات والفرص والاستراتيجيات الكفيلة بتعزيز الروابط الإقتصادية العالمية والإقليمية». وأشار إلى أن «أهمية إصدار التقرير أنه يستعرض وضع قطاع الخدمات في المنطقة العربية وقضايا تتعلق بتحرير التجارة في الخدمات.»

وقدّم د. الحسن عرضا شاملا لأبرز ما جاء في التقرير، مشيرا إلى أنه يقسم إلى أربعة فصول: الفصل الأول يقيم التكامل الإقتصادي للدول العربية على مستوى فرادى البلدان ومستوى مجموعات البلدان والمستوى العالمي، فيما يعرض الثاني أدوار وأهمية الخدمات في إقتصادات المنطقة العربية.

أما الفصل الثالث فيستكشف كيف تقارن البلدان العربية، كمجموعة غير متجانسة نوعا من حيث الحجم والبنى الإقتصادية والإجتماعية والموارد، مع مناطق وتكتلات تجارية أخرى في أنحاء العالم من ناحية حصص قطاع الخدمات في الإنتاج والعمالة... ويناقش الفصل الرابع الأولويات والتحديات المطروحة أمام البلدان العربية في التفاوض بشأن اتفاقات التجارة في الخدمات. وأكد الشمنقي أن التجارب الدولية والنتائج المعروضة في هذا التقرير تثبت الدور الأساسي للتجارة في هذا المجال، وأن سعي «الإسكوا» لا يقتصر في هذا الإطار على قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل يشمل أيضا وضع السياسات والطرائق الملائمة. وبناء على ذلك، لا بد من الإسراع إلى اتخاذ التدابير المناسبة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تأمين التمويل اللازم لتعزيز التجارة باعتبارها أداة رئيسية لتحقيق خطة عام 2030.»

وزارة الإعلام تشدد على ضرورة وضع الاستراتيجيات اللازمة لتمكين السودان من مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع (حضر موت)

2018/11/10

شدد وكيل وزارة الإعلام والاتصالات المهندس مصطفى عبد الحفيظ، على ضرورة وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة لتمكين السودان من مواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع، خاصة على مستوى قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات التي أصبحت البشرية تعتمد عليها بصورة كبيرة في تسهيل حياتها.

وقال وكيل الوزارة خلال الجلسة الافتتاحية لورشة (سياسات حماية البنى التحتية الحرجة: الممارسات المثلى والتطبيق) التي نظمها جهاز تنظيم الاتصالات والبريد بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) ببرج الاتصالات أمس، قال إن اندماج كل القطاعات مع الاتصالات وتقانة المعلومات صار الأساس في كل حياة الإنسان، وأضاف (هذا يحتم على كل مؤسسة إقامة بنياتها الحرجة على هذه التقانات)، وأشار الي أن هذه البنيات تتطلب سرعات عالية واستجابة سريعة تساعد في مرور المعلومات في وقت وجيز ون أن تتأثر هذه البنية، ونوه إلى أن استخدام التقانة في البنية التحتية الحرجة ليس محصوراً في الدول المتقدمة لكنه يعني كذلك الدول النامية.

ومن جانب لفت ممثل لجنة الأسكوا د. نوار العوا لاهتمام السودان بأمر أمن المعلومات والبنى التحتية الحرجة، ونبه إلى ما تقدمه (الأسكوا) من دعم للدول العربية في وضع السياسات والاستراتيجيات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي وتشجيع القطاع الحكومي على توفير التكنولوجيا لأغراض التنمية وتحسين نوعية الحياة بالدول العربية. ونوه نوار إلى المخاطر التي تصاحب الانتشار الواسع لاستخدام التقنية، خاصة الإنترنت على الحكومات والمؤسسات والأفراد حيث يتطلع البعض إلى الحصول على مكاسب غير شرعية، وشدد على أن هذا يحتم على كل الدول والمؤسسات وخاصة العربية العمل على تعزيز البنى التحتية ووضع السياسات الكفيلة بالحد من الجرائم السيبرانية والتصدي لها.

أبي خليل منوها بكتاب قمير عن الدبلوماسية المائية والترابط: ثمرة عمل وتفكير وبحث دؤوب (النشرة)

الخميس 08 تشرين الثاني 2018

افتتح وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال سيزار ابي خليل، في البيال - فرن الشباك، حلقة مناقشة لكتاب المدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير الذي وقّع كتابه باللغة الفرنسية، بعنوان *hidrodiplomatie et nexux*، وأشار خليل في كلمته ان " فادي قمير يضع اليوم بين أيدينا أداة عالمية بعنوان الدبلوماسية المائية والترابط ، وهو كتاب يحفز بقوة على تبني مفهوم " الدبلوماسية المائية" الذي هو المبادر في كافة أنحاء العالم في السعي من أجل السلام المائي المستدام والذي كنا نطمح إليه" مشيرا الى ان "هذا الكتاب هو نتاج المعرفة العلمية والتقنية والعملية والتشغيلية لتوفير دعم قوي للبلدان والمؤسسات والبرامج الإقليمية، ولشركاء التنمية ومنظمات التنمية المستدامة التي ترغب في إعادة توجيه نفسها في اتجاه أكثر استدامة، ويقدم هذا الكتاب، بطريقة سهلة، الاستخدام للمفاهيم الكبرى والتقنيات المعاصرة مثل: الترابط Nexus، والإدارة المتكاملة للموارد المائية والشراكة بين القطاع العام والخاص PPP، والكتل المائية الجديدة *New Water Masses* وغيرها، من أجل أن تؤدي إلى تحسين أو إعادة تشكيل عالمنا لتشجيع تطبيق الإدارة المستدامة للأراضي. يتناول هذا الكتاب بالإضافة إلى ذلك، القضايا البيئية الأكثر إلحاحا: فهو لا يتعلق فقط بمكافحة تأثيرات المتغيرات الشاملة على مواردنا المائية، ولكن أيضا بالحفاظ على وظائف النظم الإيكولوجية، وضمان الأمن الغذائي، وحماية الموارد المائية على الأرض ومعالجة قضايا التخفيف من تأثير تغير المناخ والتكيف معه."

وختم خليل بالإشارة الى "ان كتابك عزيزي فادي والتزامك ومبادراتك فيما يتعلق بالموارد المائية والتغير المناخي ستجعل هذه الممارسات قابلة للتنفيذ وستسمح بنقلها (تبادلها) على نطاق واسع. اليوم، إن توقيع الكتاب تنويع للجهود المتواصلة للدكتور قمير هذا الإنسان الرائد والمثير الدائم للقضايا المتعلقة بالمياه بالنسبة للغالبية بيننا."

وقد شارك في حلقة المناقشة كل من رئيس اكااديمية المياه في فرنسا الوزير الفرنسي بريس لالوند، السكرتير الدائم لأكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا البروفسور بيار جيني، مديرة قسم التنمية المستدامة والانتاجية في الاسكوا - بيروت السيدة رولى مجدلاني، وزيرة البيئة السابقة في فرنسا السيدة كورين لوباج التي ارسلت رسالة الى الدكتور قمير تلتها السيدة ستيفاني فغالي.

2018/11/13

وقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، اليوم الثلاثاء، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، في المقر الرئيسي للجهاز في مدينة رام الله. ووقع المذكرة معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، ومعالي أ. د. مروان عورتاني، رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا.

وقالت عوض، أن مذكرة التفاهم هذه تأتي في سياق تعزيز التعاون المشترك وتطوير العمل في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيف هذه البيانات لخدمة الأهداف والغايات الوطنية، باعتبار أن المؤسسة الإحصائية تعمل على إنتاج الرقم الإحصائي الرسمي في فلسطين، ويتوفر لديها العديد من الإحصاءات المنشورة والبيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وتعمل على نشر وتعميم هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في مجال التخطيط والبحوث والدراسات العلمية والأكاديمية. وأضافت عوض أن الجهاز المركزي لديه الرغبة والاستعداد للتعاون مع أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا في مجال تعظيم الاستفادة من البيانات الإحصائية في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأشاد عورتاني بتوقيع مذكرة التفاهم، والتي تؤسس لشراكة استراتيجية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تهدف إلى تطوير ومأسسة واستدامة المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي من شأنه أن يوفر البيانات والمؤشرات الإحصائية والدراسات المسحية الدورية لمختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا والابتكار، في مختلف القطاعات الأكاديمية والانتاجية والحكومية، بالإستناد إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، وبالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة. مؤكداً على أهمية أن تشكل تلك المؤشرات مدخلات حيوية لوضع الخطط وبلورة السياسات وتحديد الأولويات ورصد الاتجاهات وتقييم الأداء. ونوه عورتاني بأن جعل تلك المؤشرات جزءاً لا يتجزأ من الإحصاءات الحكومية يشكل خطوة هامة نحو إبراز مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأكد على الدور الهام للأكاديمية في تعزيز قدرات دولة فلسطين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيفها نحو بناء إقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة بما فيها بناء القدرات ودعم صياغة الخطط والسياسات وترشيد أدوار مكونات منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها والاستفادة من الطاقات العلمية الهائلة لعلماء وخبراء فلسطين في الشتات في بناء وطنهم الأم. ورحب عورتاني بانضمام شركاء آخرين الى هذه الاتفاقية وهذا المسعى الرحب من التعاون والشراكة. وأختتم بالقول بأن اهتمام الأكاديمية بمرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار يعود إلى عدة سنوات حيث عملت الأكاديمية مع "الاسكوا" و"اليونسكو" على استحداث مرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صيغته التجريبيه الأولى.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية للرصد الدوري للمؤشرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار طبقاً للممارسات الدولية المعيارية في هذا المجال، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وإجراء المسوحات والدراسات المسحية الدورية المناسبة في القطاعات المستهدفة وبما يستجيب للحاجات الوطنية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر نتائج المسوحات والتقارير الإحصائية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وإصدار نشرات دورية حول وضعية وحالة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. وكذلك تحليل البيانات وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة والاستناد إليها كمدخلات لترشيح وتسويق السياسات، بالإضافة الى تطوير قواعد بيانات حول الكفاءات والخبرات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتيسير الاستخدام المتبادل للمصادر المعرفية مثل البيانات والمرافق والتقنيات والنظم، مع الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية في الحالات الموجبة لذلك، إضافة إلى الالتزام المشترك نحو مأسسة واستدامة مجالات التعاون الواردة أعلاه من خلال إنشاء المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار كأحد أشكال التعاون المستدام بين الفريقين، والعمل على إنشاء جمعية علمية في مجال "Science Data"، وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص في الوطن والخارج.

"أسبار الدولي" يخصص جلسة للتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية (الغد)

العويط: الدول العربية بالصفوف الخلفية بإعادة إنتاج المعرفة العلميّة

السبت 10 تشرين الثاني / نوفمبر 2018.

الرياض-الغد- خصص منتدى أسبار الدولي في دورته الثالثة "عصر المستقبل- السعودية غداً"، الذي عُقد برعاية أمير منطقة الرياض، سمو الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، جلسة لمناقشة التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي أصدرته المؤسسة تحت عنوان: "الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقع وتحدياته وآفاقه."

حضر الجلسة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي سمو الأمير بندر بن خالد الفيصل، وتحدّث فيها مدير عام المؤسسة البروفيسور هنري العويط، والدكتور عبد العزيز الخضيري، والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى منظمة اليونسكو سابقاً الدكتور زياد الدريس، ووكيل وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة الدكتور سعود كاتب، والإعلامي عماد الدين أديب.

أدار الجلسة فائق منيف، وقدم البروفيسور العويط مداخلة، طرح فيها 5 أسئلة ترسم الإجابة عنها بعض ملامح التقرير، وهي: لماذا هذا التقرير؟ وماهي أبرز الاستنتاجات التي خلص إليها؟ وما هي أهم التوصيات؟ وبماذا يمتاز التقرير؟ وإلى من يتوجّه؟

وأوضح أنّ التقرير خلص إلى استنتاجات عدّة حول الجهود التي تبذلها الدول العربية على صعيد تعزيز أنشطة البحث والتطوير، تكالفت بعددٍ من الإنجازات المضيئة، أهمّها: صياغة سياسات تنموية، وإنشاء مراكز للأبحاث وحاضنات للتكنولوجيا، وتعزيز فرص الالتحاق بالتعليم العالي، واعتماد معايير حديثة لأنظمة الجودة والتميز .

ولفت إلى أنّ هذه الإنجازات ما زالت بُرعميّة في معظم البلدان العربية، ولا تحظى بالموارد الماديّة والبشرية الكافية.

وأشار إلى وجود قصور مُزمن تعانيه الدول العربية في تمثّل، واستثمار، وإعادة إنتاج المعرفة العلميّة والتكنولوجية، والذي تنعكس آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤكد المؤشرات المُعتمَدة أنّ البلدان العربية ما زالت في الصفوف الخلفية بين دول العالم.

وذكر العويط أنّ التقرير طرح مجموعة كبيرة من الأسئلة، وسعى إلى الإجابة عنها، ومنها:

كيف يمكن للبلدان العربية أن تبني قدرات علمية وتكنولوجية ذاتية ومُجدية؟ وكيف نربط البحث العلمي بمتطلّبات التنمية الشاملة والمستدامة؟ وكيف نجعل من البحث العلمي أداةً لتحقيق التكامل العربي؟ وبناء على الأجوبة المقدّمة، أوصى التقرير ببذل عناية فائقة بالتعليم في جميع مراحلها، وبالأخصّ على صعيد مؤسسات التعليم العالي، وزيادة المساهمات الحكومية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، وتحفيز الابتكار ضمن تخصصات محدّدة، وإعادة ترتيب الأولويّات وجهود الفِرَق البحثية في

عددٍ من المجالات الحيوية والملحة، وتكوين كُتْل حَرَجَة من الباحثين والتكنولوجيين ضمن عددٍ من المحاور الاستراتيجية، والإفادة من العلميين العرب في بلاد الانتشار.

وأكد العويط أنّ المستقبل الزاهر الذي نطمح إليه رهْنُ بوعينا التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم بأسره، وما تُرتبه على دولنا من تحديات وتبعات؛ ورهن أيضاً بالنهج الذي سنتبناه والخُطّ التي سنعتمدها، لإعداد مجتمعاتنا ومواطنينا للتعامل بنجاح مع هذه التحوّلات والتحديات وتداعياتها.

وركّزت مداخلات المشاركين على دور البحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا في تقدّم مسيرة الدول والمجتمعات في التنمية، ومن بينها تطوير الابتكار التكنولوجي ودعمه، وضرورة التحوّل من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها، ومواجهة التحديات التي يتعرّض لها الاستثمار في الابتكار.

وكانت فعاليات المنتدى امتدّت على مدى ثلاثة أيام، بمشاركة 90 متحدثاً من 19 دولة حول العالم، وعقدت خلاله 12 جلسة، و6 ورش عمل و8 محاضرات، فضلاً عن اللقاءات والندوات وتبادل المعارف والخبرات. وناقشت جلسات المنتدى محاور رئيسة هي: "التعليم والصحة والطاقة والبيئة في المستقبل".

وأعلن في ختام المنتدى رئيس مجلس إدارة منتدى أسبار الدولي الدكتور فهد العرابي الحارثي، عن إنشاء "معهد المستقبل" في مدينة الرياض، وإصدار "معجم المستقبل" بالتعاون مع منظمات ومؤسسات علمية عربية ودولية .

تجدر الإشارة إلى أنّ المؤسسة كانت أطلقت التقرير العربي العاشر من دبي، عشية افتتاح مؤتمرها السنوي "فكر16" في نيسان (أبريل) 2018.

وحظي التقرير منذ إنطلاقه باهتمام ملحوظ في مختلف الأوساط المعنية، وعُقدت حوله مجموعة من الندوات، في بيروت في مقرّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وفي مؤسسة عبدالحميد شومان في عمان، وفي القاهرة بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. وسيخصّص له بتاريخ 19 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي يوم بحثي كامل، في معهد العالم العربي في باريس.

الرئيسية اقتصاد وبيئة مؤتمر أفد اوصى بالتشديد في وضع التشريعات لاجتذاب الاستثمارات والحد من الفساد (الوكالة الوطنية للإعلام)

الجمعة 09 تشرين الثاني 2018

وطنية - اختتم "المنتدى العربي للبيئة والتنمية" مؤتمره السنوي الحادي عشر عن "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، الذي عقد يومي 8 و9 تشرين الثاني الجاري 2018 في فندق بريستول في بيروت.

وشارك في المؤتمر نحو 420 مندوبا و50 متحدثا من 36 بلدا، يمثلون الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الأبحاث والمجتمع المدني والأكاديميين والطلاب.

وأعلن الأمين العام للمنتدى نجيب صعب توصيات المؤتمر، الذي أكد أن "الالتزام باتفاق باريس المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان استثمارات ضخمة، تحتاج بدورها إلى آليات تمويل مبتكرة. ونظرا إلى أن الحكومات وحدها لا تستطيع تلبية كل الاحتياجات، فإن منظمات العون وصناديق التنمية والشركات والقطاع المصرفي مدعوة في شكل متزايد إلى المساهمة".

وشدد على "وضع القوانين والتشريعات الضرورية لاجتذاب المساعدات والاستثمارات، ووقف الإهدر والفساد". ودعا إلى "تعديل أنظمة دعم الأسعار لإدارة الموارد الطبيعية بكفاية، وبخاصة الطاقة والمياه، وتطوير أنظمة الضرائب لتعزيز مصادر الدخل مع تأمين توزيع عادل للثروة".

وأوصى المؤتمر ب "وضع استراتيجيات وخطط متكاملة واقعية وقابلة للتنفيذ، مع تحديد أولويات واضحة ومتسلسلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وفقا لجدول زمني محدد للتنفيذ، مدعوم بدراسات جدوى معدة جيدا. ويجب أن يقترن ذلك باعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم ما يضمن ثقة الجهات المانحة".

السنيرة

وفي اليوم الثاني لمؤتمر "أفد"، حضر رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيرة جلسة في موضوع "تمويل التنمية من خلال مكافحة الفساد". فعلق بأن "الرقابة ليست بديلا عن حسن الإدارة، فالفساد ليس فقط عملية سرقة، لأن الإدارة الفاسدة هي الأساس". وأضاف أن "مكافحة الفساد عملية مستمرة وليست حملة عابرة، والفساد دائما يسبق بأساليبه الذين يراقبونه، لذا على أجهزة الرقابة أن تتطور مع تطور أساليب الفاسدين".

واعترض السنيورة على المثل الشعبي القائل "أعط خبزك للخباز ولو أكل نصفه"، مطالباً بتحويله إلى أعط خبزك للخباز وراقبه حتى لا يأكل نصفه، فالمطلوب وضع الكفوء في موقع المسؤولية بالتوازي مع قوانين وقواعد تنظم عمله.

وقال السنيورة إن "توزيع الحصص على أسس مناطقية وطائفية وحزبية يحول الإدارات إلى مستعمرات للحماية، حيث الولاء ليس للدولة بل لمن أتى بالموظفين إلى الإدارة"، داعياً إلى "إصلاح المنظومة الفاسدة التي هي أساس الفساد."

كلمات

كما وتحدث في جلسة مكافحة الفساد باتريك موليت رئيس شعبة مكافحة الفساد في "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، ومختار الحسن "مدير التنمية الاقتصادية والتكامل في الاسكوا"، وأركان السبلاني "كبير المستشارين الفنيين لمكافحة الفساد والنزاهة في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية"، وأيمن دندش "مدير المشاريع والبرامج الميدانية في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية - لا فساد". وأدار الجلسة ناصيف حتي "مدير المعهد العالي للعلوم السياسية والإدارية في جامعة الروح القدس - الكسليك".

تمويل الاقتصاد الأخضر

وأدار حسين أباطة "مستشار وزيرة التخطيط في مصر"، جلسة عن "مواءمة النظم المالية مع أهداف التنمية المستدامة"، تحدث فيها سعد عنداري "نائب حاكم مصرف لبنان"، عن "برامج مصرف لبنان عن الاقتصاد الأخضر وتعاونه مع المصارف اللبنانية في هذا المجال". وشارك في الجلسة يوس فيريبك "الممثل الخاص للبنك الدولي لدى منظمة التجارة العالمية" في جنيف، وأمل العربي مديرة التنمية المستدامة في البنك التجاري الدولي في القاهرة .

ونظمت "سويتش ميد" - برشلونة جلسة لمناقشة سبل الوصول إلى مصادر تمويل مبادرات الاقتصاد الأخضر، أدارتها كلوديا باني مديرة مشروع ريادة الأعمال الخضراء في المنظمة.

وكذلك عرضت مجموعة من رواد الأعمال الشباب نماذج لمشاريعهم وبينهم مارك عون من CubeX ، وحسام حنونى من FabricAid ، وسمية مرعي من Taqa ، وميشيل مرقي من Alfanar ، وترايسي الأشقر من مؤسسة Diane ، وفادي نفاع من AgryTech.

وشارك نحو 50 طالبا من الجامعات العربية الأعضاء في منتدى "أفد" لقادة المستقبل البيئيين في جلسة نقاشية عن تنمية مستدامة يقودها الشباب، أدارتها لما سخيني من جامعة البحرين.

وأدار الأمين العام لـ "أفد" نجيب صعب نقاشا عاما، تلاه إعلان توصيات المؤتمر التي ستعمم على الحكومات والهيئات العربية والدولية.

عون أعطى تعليماته للاسراع في انجاز مستشفى دير القمر (Lebanon Debate)

2018 - تشرين الثاني - 07

عقد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، قبل ظهر اليوم في قصر بعبدا، سلسلة لقاءات، تنوعت بين متابعة التطورات السياسية المرتقبة بتشكيل الحكومة الجديدة، والاهتمام بالثروة المائية والحاجات الانمائية لعدد من المناطق اللبنانية، اضافة الى واقع الاعلام المرئي والمسموع في لبنان.

وعرض الرئيس عون الثروة المائية في لبنان، في حضور وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال سيزار ابي خليل، مع رئيس اكااديمية المياه في فرنسا الوزير السابق بريس لالوند، والامين العام الدائم لأكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا البروفسور بيار جيني، والمدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير ومديرة قسم التنمية المستدامة والانتاجية في "الاسكوا" الدكتورة رلى مجدلاني.

انمائيا، استقبل الرئيس عون عضو تكتل "لبنان القوي" النائب الدكتور فريد البستاني مع وفد من ابناء بلدة دير القمر والجوار، ضم عددا من رؤساء البلديات والمخاتير.

والقى النائب البستاني كلمة، فقال: "جننا اليوم نحن ابناء دير القمر والشوف، لنعبر لفخامتكم عن مدى حبنا لكم وامتناننا العميق لما قدمتموه لمنطقتنا على المستوى السياسي، فأعطيتمونا قانونا انتخابيا عصريا اتاح لنا التمثيل الصحيح بعد عقود وعقود من الغياب عن مركز القرار السياسي. الا ان شوفنا بحاجة الى الكثير الكثير على المستوى الانمائي."

اضاف: "لقد سبق واعلنتم اكثر من مرة انكم تسعون لتطبيق الانماء المتوازن ليتساوى الناس في الحقوق والواجبات، فأنتم فعلا لا قولاً، الاب الراعي لجميع اللبنانيين. إن منطقة دير القمر والجوار بحاجة ماسة الى مستشفى يؤمن لها الرعاية الصحية بعد ان امنتم لها الرعاية السياسية، وهذا الامر يشكل اهمية قصوى لعودة الشوفيين وتجذيرهم في ارضهم."

وتابع: "اكثر من 15 عاما مرت من العام 2003 الى العام 2018 ومستشفى دير القمر لم يبصر النور بعد، عهود وعهود من الحرمان مرت علينا واليوم وبعد السنوات العجاف، نأمل في عهدكم ان ننعم بسنوات الخير."

وأكد: "إننا، ومع علمنا بالحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومع تقديرنا لكل الجهود التي تبذلونها للبدء بحملة النهوض بوطننا لبنان، جننا نطلب منكم ان تتبنوا مسيرة اكمال وتجهيز مستشفى دير القمر الحكومي، لكي يتم تدشينه في عهدكم الميمون."

وطالب النائب البستاني باسم الوفد، ب"مساواة الشوف بمختلف المناطق اللبنانية، لا سيما وان تنفيذ هذا المستشفى يشكل فعل ايمان والمدماك الاول للعودة الكريمة لكل قرانا وبلداتنا."

ورد الرئيس عون مرحبا بالوفد، مؤكدا اهتمامه "بمطالب ابناء منطقة الشوف التي يوليها، كما سائر المناطق اللبنانية، عناية واهتماما، واعطى توجيهاته للجهات المختصة بالاسراع في انجاز المشاريع الانمائية والحياتية في الشوف، ولا سيما منها المستشفى الحكومي، خصوصا وان من حق ابناء المنطقة ان يتلقوا الرعاية الصحية اللازمة".

رام الله- "القدس" دوت كوم- وقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، اليوم الثلاثاء، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، في المقر الرئيسي للجهاز في مدينة رام الله. ووقعت المذكرة د. علا عوض، رئيسة جهاز الإحصاء الفلسطيني، والدكتور مروان عورتاني، رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية للرصد الدوري للمؤشرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، طبقاً للممارسات الدولية المعيارية في هذا المجال، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وإجراء المسوحات والدراسات المسحية الدورية المناسبة في القطاعات المستهدفة بما يستجيب للحاجات الوطنية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر نتائج المسوحات والتقارير الإحصائية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وإصدار نشرات دورية حول وضعية وحالة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. وكذلك تحليل البيانات وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة والاستناد إليها كمدخلات لترشيد وتسويق السياسات، بالإضافة الى تطوير قواعد بيانات حول الكفاءات والخبرات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتيسير الاستخدام المتبادل للمصادر المعرفية مثل البيانات والمرافق والتقنيات والنظم، مع الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية في الحالات الموجبة لذلك، إضافة إلى الالتزام المشترك نحو مأسسة واستدامة مجالات التعاون من خلال إنشاء المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار كأحد أشكال التعاون المستدام بين الفريقين، والعمل على إنشاء جمعية علمية في مجال "Science Data"، وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص في الوطن والخارج.

وقالت عوض، أن مذكرة التفاهم هذه تأتي في سياق تعزيز التعاون المشترك وتطوير العمل في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيف هذه البيانات لخدمة الأهداف والغايات الوطنية، بإعتبار أن المؤسسة الإحصائية تعمل على إنتاج الرقم الإحصائي الرسمي في فلسطين، وتتوفر لديها العديد من الإحصاءات المنشورة والبيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وتعمل على نشر وتعميم هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في مجال التخطيط والبحوث والدراسات العلمية والأكاديمية.

وأشارت عوض الى ان الجهاز المركزي لديه الرغبة والاستعداد للتعاون مع أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا في مجال تعظيم الاستفادة من البيانات الإحصائية في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأشاد عورتاني بتوقيع مذكرة التفاهم، التي تؤسس لشراكة استراتيجية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتهدف إلى تطوير ومأسسة واستدامة المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، الذي من شأنه أن يوفر البيانات والمؤشرات الإحصائية والدراسات المسحية الدورية لمختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا والابتكار، في مختلف القطاعات الأكاديمية والإنتاجية والحكومية، بالإستناد إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، وبالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة.

واكد على أهمية أن تشكل تلك المؤشرات مدخلات حيوية لوضع الخطط وبلورة السياسات وتحديد الأولويات ورصد الاتجاهات وتقييم الأداء.

وأشار الى ان جعل تلك المؤشرات جزءا لا يتجزأ من الإحصاءات الحكومية يشكل خطوة هامة نحو إبراز مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودورها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وأكد على الدور الهام للأكاديمية في تعزيز قدرات دولة فلسطين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيفها نحو بناء إقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة بما فيها بناء القدرات ودعم صياغة الخطط والسياسات وترشيد أدوار مكونات منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها والاستفادة من الطاقات العلمية الهائلة لعلماء وخبراء فلسطين في الشتات في بناء وطنهم الأم.

ورحب عورتاني بانضمام شركاء اخرين الى هذه الاتفاقية وهذا المسعى الرحب من التعاون والشراكة، مشيرا الى ان اهتمام الأكاديمية بمرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار يعود إلى عدة سنوات حيث عملت الأكاديمية مع "الاسكوا" و"اليونسكو" على استحداث مرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صيغته التجريبيه الأولى.

أخبار فلسطين : توقيع مذكرة تفاهم بين الإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا (الواقع أون لاين)

2018/11/13

وقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، اليوم الثلاثاء، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، في المقر الرئيسي للجهاز في مدينة رام الله. ووقع المذكرة معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، ومعالي أ. د. مروان عورتاني، رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا.

وقالت عوض، أن مذكرة التفاهم هذه تأتي في سياق تعزيز التعاون المشترك وتطوير العمل في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيف هذه البيانات لخدمة الأهداف والغايات الوطنية، باعتبار أن المؤسسة الإحصائية تعمل على إنتاج الرقم الإحصائي الرسمي في فلسطين، ويتوفر لديها العديد من الإحصاءات المنشورة والبيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وتعمل على نشر وتعميم هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في مجال التخطيط والبحوث والدراسات العلمية والأكاديمية. وأضافت عوض أن الجهاز المركزي لديه الرغبة والاستعداد للتعاون مع أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا في مجال تعظيم الاستفادة من البيانات الإحصائية في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأشاد عورتاني بتوقيع مذكرة التفاهم، والتي تؤسس لشراكة استراتيجية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تهدف إلى تطوير ومأسسة واستدامة المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي من شأنه أن يوفر البيانات والمؤشرات الإحصائية والدراسات المسحية الدورية لمختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا والابتكار، في مختلف القطاعات الأكاديمية والإنتاجية والحكومية، بالإستناد إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، وبالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة. مؤكداً على أهمية أن تشكل تلك المؤشرات مدخلات حيوية لوضع الخطط وبلورة السياسات وتحديد الأولويات ورصد الاتجاهات وتقييم الأداء.

وتؤه عورتاني بأن جعل تلك المؤشرات جزءاً لا يتجزأ من الإحصاءات الحكومية يشكل خطوة هامة نحو إبراز مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وأكد على الدور الهام للأكاديمية في تعزيز قدرات دولة فلسطين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيفها نحو بناء إقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة بما فيها بناء القدرات ودعم صياغة الخطط والسياسات وترشيد أدوار مكونات منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها والاستفادة من الطاقات العلمية الهائلة لعلماء وخبراء فلسطين في الشتات في بناء وطنهم الأم.

ورحب عورتاني بانضمام شركاء اخرين الى هذه الاتفاقية وهذا المسعى الرحب من التعاون والشاركة. وأختتم بالقول بأن اهتمام الأكاديمية بمرصد العلوم والتكنولوجيا والإبتكار يعود إلى عدة سنوات حيث عملت الأكاديمية مع "الاسكوا" و"اليونسكو" على استحداث مرصد العلوم والتكنولوجيا والإبتكار في صيغته التجريبيه الأولى

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية للرصد الدوري للمؤشرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار طبقاً للممارسات الدولية المعيارية في هذا المجال، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وإجراء المسوحات والدراسات المسحية الدورية المناسبة في القطاعات المستهدفة وبما يستجيب للحاجات الوطنية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر نتائج المسوحات والتقارير الإحصائية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وإصدار نشرات دورية حول وضعية وحالة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار.

وكذلك تحليل البيانات وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة والاستناد إليها كمدخلات لترشيد وتسويغ السياسات، بالإضافة الى تطوير قواعد بيانات حول الكفاءات والخبرات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتيسير الاستخدام المتبادل للمصادر المعرفية مثل البيانات والمرافق والتقنيات والنظم، مع الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية في الحالات الموجبة لذلك، إضافة إلى الالتزام المشترك نحو مأسسة واستدامة مجالات التعاون الواردة أعلاه من خلال إنشاء المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار كأحد أشكال التعاون المستدام بين الفريقين، والعمل على إنشاء جمعية علمية في مجال "Science Data"، وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص في الوطن والخارج.

ندوة مشتركة في القاهرة عن واقع البحث العلمي العربي والابتكار (الغد)

الاثنين 12 تشرين الثاني / نوفمبر 2018

القاهرة - الغد - نظمت مؤسسة الفكر العربي، في القاهرة، بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ندوة خاصة بالتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي أصدرته المؤسسة تحت عنوان "الابتكار أو الاندثار. البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه"، وذلك برعاية وحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد عبدالغفار، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا الدكتور محمود صقر، مدير عام مؤسسة الفكر العربي البروفسور هنري العويط، ونخبة من الأكاديميين والمختصين والمثقفين والباحثين .

بدأت الندوة بعرض فيديو عن مؤسسة الفكر العربي والتقرير الثقافي، ثم قدم الأستاذ حسن محمد الشاذلي المتحدثين، وألقى البروفسور هنري العويط كلمة أكد فيها أن التقرير يمثل محاولة جادة وموضوعية لتحليل أداء البلدان العربية في سعيها إلى تكوين منظومات وطنية ناشطة ومنتجة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وقد نوه التقرير بالجهود التي تبذلها الدول العربية لدعم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وبما أطلقتها من مبادرات على هذا الصعيد، وبأبرز الانجازات المضيئة التي تم تحقيقها. لكنه حَاص إلى نتيجة مفادها أن الأنشطة التي لا بد منها لتمثل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوليدها واستثمارها بالأوجه المثلى، ما زالت برعية في معظم البلدان العربية، وهي لا تحظى بما يفي أغراضها من موارد مادية وبشرية، ولذلك فهي تبقى قاصرة عن أن تحقق بالقدر المطلوب طموحاتنا المشروعة في ما يتعلق بالتنمية التي تحتاجها دولنا ومجتمعاتنا.

وركز العويط على الطابع الشمولي والمتكامل للتقرير، المتمثل في المروحة الواسعة من الموضوعات التي عالجه خبراء متنوعو الاختصاصات، وهي موضوعات تعطي معظم الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار، في دول مشرق العالم العربي ومغربه.

وأشار إلى الأهمية التي حظي بها التقرير منذ لحظة إطلاقه في دبي في أبريل الماضي، إذ تستكمل هذه الندوة سلسلة الندوات التي دعت إليها كل من: منظمة (الإسكوا) في بيروت، ومؤسسة شومان في عمان، ومنتدى أسبار الدولي في الرياض، وسيتوجها اليوم البحثي الطويل الذي سيستضيفه، بعد أسبوع، معهد العالم العربي في باريس .

ونوه العويط بأهمية السياسة البحثية الطموحة التي تشرف على تنفيذها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار خطة التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، والقائمة على بناء منظومة تشريعية تدعم البحث العلمي وتحفز على التعاون العلمي بين الجامعات المصرية ونظيراتها في دول العالم .

ورأى الدكتور محمود صقر أن التقرير يمثل مرجعية عربية معتبرة أعدت بمنهجية علمية سليمة طبقاً للمعايير الدولية التي تُستخدم في إعداد مثل هذه التقارير. وركز على مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في السباق المذهل في ساحة التقدم العلمي والتكنولوجي، وما يحققه كل من الابتكار والاختراع وتطبيقات نتائج البحوث من فترات مادية في الجانبين المدني والعسكري. والثانية في سيادة وأهمية التكتلات الاقتصادية

والسياسية الدولية والإقليمية على مصائر الشعوب، وخصوصاً أنّها تسيطر على أكثر من 80% من القدرات العلمية والتكنولوجية العالمية .

ودعا صقر إلى اتّخاذ عدد من الإجراءات، أهمّها: وضع سياسات وطنية مناسبة لدعم تطوير التكنولوجيات الرقمية الناشئة، ودعم ورعاية المبتكرين، ووضع سياسات للملكية الفكرية في البلدان العربية تخدم أهدافها التنموية وتحمي مصالحها وتراثها وثقافتها وتاريخها. وفي مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، دعا إلى الحرص على نشر ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية وإدراج مناهج تعليمية مبسّطة خاصة بحمايتها، ووضع سياسات واضحة للملكية الفكرية في الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية، واتّخاذ تدابير كافية من قبل الحكومات العربية للتصدّي لظاهرة انتهاك حقوق أصحاب الملكية الفكرية، فضلاً عن ضرورة تبني الدول العربية لحملة حقوق الحضارة (الأثار) لتصبح أحد صور الملكية الفكرية، وتشجيع تسجيل الأعمال الأدبية والفنية، والابتكارات التي تحفظ وتوثّق الهوية العربية عموماً والتراث الفلسطيني خصوصاً.

ثم ألقى الوزير خالد عبدالغفار كلمة شدّد فيها على أهميّة التقرير الذي يُطلعنا على أنشطة البحث والتطوير العلمي في الدول العربية، مقارنة بأدائها في الماضي، وبآداء بلدان أخرى بالمنطقة، كما يقدّم بيانات ومعارف علمية على قدر هائل من الدقّة نتيج لصانع القرار التخطيط بأعلى مستوى من الكفاءة، واعتبر أنّ الابتكار يعني حياه ونشأة جديدة لأمتنا العربية، واللحاق بركب الحضارة الإنسانية، في حين يعني التخلّي عن البحث العلمي والابتكار ، الاندثار والتخلّف عن ركب الحضارة.

وأكد أنّ المعارف التكنولوجية والملكية الفكرية أصبحت ضرورة لبلادنا العربية كأداة للتنمية، كما أنّ القدرة الإنتاجية المنافسة أساسها يكمن في البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي، وإطارها التكامل والتوحد والترابط، الذي يضاعف القدرة على إحداث التقدّم، مشدّداً على أنّ النظرة الاستشرافية أداة مهمّة تساعدنا على مواجهة المستقبل بثقّة، وتطوير استراتيجياتنا، والأمر يحتاج إلى العديد من التوجّهات والخطط للتطلّع إلى المستقبل .

بعدها عقدت حلقة نقاشية أدارها مسؤول القسم العلمي في جريدة الأهرام أشرف أمين، ثم قدّم الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور معين حمزة مداخلة، عرض فيها لبعض أسئلة التقرير والاستنتاجات التي خلّص إليها، ومنها أنّ تشبّت سياسات العلوم والتكنولوجيا بين العديد من الوزارات والمؤسّسات، أدّى إلى هدّر كاسح في الجهود والموارد؛ كما أنّ تطوير قدرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار يرتبط بمصادقية أنشطتها ونزاهة الباحثين والتزامهم المبادئ الأخلاقية للبحوث وتطبيقاتها؛ ولفت إلى أنّ التكامل العلمي العربي لم يعد ممكناً أن ينتظر تحقيق التنسيق والتكامل السياسي، فالتحدّيات متشابهة ولم ولن نتمكن من حلّها منفردين مهما تعاضمت أعداد العاملين فيها. كما خلّص التقرير إلى أنّ الحرّيات الأكاديمية والفكرية ليست مناهضة للأنظمة، بل ضمانة لفعالية الجهود الأكاديمية وجدواها المجتمعي؛ مشدّداً على أنّ اللغة العربية هي أحد أهداف أجندة التنمية المستدامة، وتعزيز الثقافة العلمية لا يمكن أن يتمّ إلاّ باللّغة الأم؛ مشيراً إلى أنّ مؤشّرات المرأة العربية في العلوم، هي حالياً مؤشّرات كمّية لا تدلّ على كفاءة وتمييز المرأة العربية في العلوم، وهذا التقييم لا يمكن بلوغه إلاّ باعتماد مؤشّرات نوعية .

وشدّد وزير التعليم العالي والبحث العلمي سابقاً الدكتور معتزّ خورشيد على أهميّة انتقال الدول العربية إلى مجتمع واقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المُستدامة والرفاه الاجتماعي؛ وأكّد أنّ الدول التي حقّقت مستويات مرتفعة من النموّ الاقتصادي والاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي، ارتكزت أساساً على إحداث طفرة نوعيّة في مجالات التعليم والبحث والتطوير والابتكار والتنمية التكنولوجية، مؤكّداً أنّ البنية التحتيّة العلميّة والتكنولوجية وهيكلها المؤسّسية والتنظيمية، هي عنصر بالغ الأهميّة في مجال إنتاج البحث والتطوير في العصر المعرفي في الألفية الثالثة.

ونوّهت المديرية العامّة لمنظمة المرأة العربية الدكتورة فاديا كيوان بالتقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية الذي أدخل محور المرأة العربية والتكنولوجيا في محاوره، ولفتت إلى أنّ الدول العربية حقّقت تقدّماً ملموساً لجهة خيارات الطالبات اللواتي يتّجهن نحو الاختصاصات العلمية والتكنولوجية أكثر من قبل، لكنّ ذلك لم يترافق مع تبدّل في الذهنيات، وثمة معوّقات ثقافية تعود في الغالب إلى هيمنة النظرة التقليدية لأدوار كلا الجنسين.

وتحدّث مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية ومكتب الكتلة لمصر والسودان وليبيا الدكتور غيث فريز عن دور الابتكار في إيجاد الحلول للمشكلات القائمة، وارتباطه بتطوير المعارف، وارتكازه على الثروة الإنسانية والشبابية، والثورة المعرفية العالمية، والثروة المالية.

وربط مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية السفير الدكتور وليد عبدالناصر موضوع الابتكار بالتقرير السنوي الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ أحد عشر عاماً تحت عنوان "المؤشر العالمي للابتكار"، والذي أصبح أحد التقارير الرئيسية في المنطقة. ولفتت إلى أنّ المنظمة ومن خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية التابع لقطاع التنمية، تعاونت مع العديد من البلدان العربية لبلورة استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار، وتبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية في هذا المجال.

وركّزت مديرة إدارة الملكية الفكرية والتنافسية في جامعة الدول العربية الدكتورة مها بخيت زكي على دور المرأة العربية في إنتاج المعارف العلمية، ولفتت إلى التحدّيات التي تواجه المرأة العربية في هذا المجال، وأهمّها إزالة الفجوة بين الجنسين، ووضع سياسات لتشجيع النساء في مجال البحث العلمي. ولفتت أنّه ووفقاً لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإنّ عدد طلبات براءات الاختراع المقدّمة من النساء زادت بنسبة 7% خلال السنوات العشر الأخيرة، داعية إلى إجراء إحصاءات جامعية للواتي أسهمن في نشر أبحاث علمية.

وختم مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للعلاقات الدولية الدكتور محمد الشناوي، بالحديث عن المردود التنموي لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الصعيد الدولي، ودور والابتكار في حدوث تغيّرات عميقة في أوجه النشاط البشري.

عندما تُغيَّب السياسة عن البحوث في معوّقات التنمية (الأخبار/أحمد بعلبكي)

الإثنين 12 تشرين الثاني 2018

مقاربة أولى تُركّز على الضرورة المعرفية لبلورة ما يمكن أن يُسمى علم اجتماع عربي خاص لفهم آليات تعوُّق التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات العربية. وعلى «تعريب» هذا العلم وتركيزه حصراً على مركزية الفهم الإتنو - ثقافي للعوامل المحلية المعوّقة للتنمية وبالتالي على تجاهل السياقات السياسية - الاقتصادية لآليات استتباع المجتمعات العربية قبل الاستقلالات وبعدها التي انعكست ولا تزال في هيمنة آليات التكيف السياسي والتكيف الثقافي لدى النخب الحاكمة والمالية فيها.

أولاً، يجري التركيز في نموذج مُميّز من هذه المقاربة السوسيو- أنترولوجية الأولى (1) على الطابع التضميني التكاملي والشامل في مقاربة عوامل التنمية: وهو فهم كلياني مُهيمن (Dominant) في قيام وتعوُّق التنمية يُعارض المقاربة التي تعتبر العامل الاقتصادي - الاجتماعي هو المُحدّد (Determinant) في فهم هذا القيام وهذا التعوُّق. وذلك بخلاف «منطق الحرص المعرفي لمضامين الأبعاد الثقافية الاجتماعية في مفهوم التنمية باعتبار أن المجال التنموي هو نطاق مجتمعي (كُلّي) يقتضي تحليل الأفعال والنتائج التي يفرزها كوقائع ومؤثرات مباشرة في أنماط إنتاج الثروة وحركياتها وكيفية توزيعها واستثمارها... (ويقتضي) البحث عن أسباب الانتقال وتبعاته من نمط اجتماعي معين لإنتاج الثروة إلى نمط مختلف ومدى بلوغ النموذج الاجتماعي لتحقيق رفاه المجتمع والمرأة. (2)»...

وإذا كنا نقدر عالياً اعتبار «المجال التنموي نطاقاً مجتمعياً» يحكم الأفعال والمؤثرات في نتائج العمل التنموي إلا أن ما يغيب عن هذه المقاربة الراديكالية المُشار إليها وبخاصة في تطرقه لأشكال الانتقال من نمط اجتماعي إلى نمط آخر، هو تحديد الفاعل السياسي المقرر في إدارة النطاق المجتمعي واستثمار وتوزيع موارده. والفاعل هنا هو، بلا ريب، المقرر السياسي «للقوائع والمؤثرات ولكيفيات التوزيع والاستثمار.»

وفي هذا التغيب للسلطة السياسية نرى أن هذه المقاربة «الثقافية» لا تختلف عن نهج خبراء اليسار النيوليبرالي في تقارير «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» وبخاصة عندما تتحدث متفائلة عن «تمكين السوق من بلورة منطق للتنمية يقوم على المبادرة والمنافسة والحرية باتخاذ قرارات رائزها مراكمة الأرباح أولاً.»...

وفي هذه الخلاصة لنموذج من مقاربات دراسات إمكانات التنمية في البلاد العربية، التي لا تتجاوز النهج الإتنو- ثقافي الحذر سياسياً وتركز على الحاجة الماسة لـ«إنتاج معارف مجتمعية مبتكرة تنطلق من الواقع لا من مقولات أيديولوجية منتجة ومعلّبة في الخارج» يغيب عن هذا النهج ذكر الآليات الاستعمارية المصادرة على امتداد أكثر من أربعة قرون، لفرص توافر الظروف الاقتصادية - الاجتماعية الملائمة للنمو المستقل نسبياً في بعض البلدان العربية الإسلامية عشية استعمارها.

وهي فرص لم تكن بعيدة عن تفكير ابن خلدون في مطلع القرن الخامس عشر عندما تحدثت تحت عنوان «في أن العمران البشري لا بدّ له من سياسة ينتظم بها أمره» حيث يميّز بين حكم يستند تارة إلى شرع مُنزل يحصل نفعه في الآخرة وتارة إلى سياسة عقلية يحصل نفعها في الدنيا فقط... وما يسمعه (العباد) من السياسة المدنية فليس من هذا الباب... حيث يسمّون المجتمع بالمدينة الفاصلة والقوانين المراعاة في ذلك بالسياسة المدنية... ويتكلمون عليها على جهة الفرض والتقدير وهي نادرة أو بعيدة الوقوع... أما السياسة العقلية فتكون على وجهين أحدهما يُراعي فيها المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص... وهي على جهة الحكمة. (3)»

ثُرُكُزُ المقاربة الثانية على أولوية الاستثمار في قطاعي التعليم والبحث العلمي

وهكذا تكون قد تجسدت في زمن ابن خلدون الشروط السياسية والاجتماعية لتحقيق فرص النمو بالتواكب مع تبلور قواعد عقلانية للفكر السياسي التنموي تُدين الجموح في التطلع إلى سياسة حكم مدني يحرق المراحل في القفز فوق هذه القواعد. وهي القواعد التي شهدت المجتمعات الأوروبية الغربية انطلاقها على امتداد القرن السادس عشر. وهو القرن الذي شهد في بلادنا ترسيخ الإمبراطورية العثمانية المعتمدة على الربوع لإمداد حروبها مع الملكيات الأوروبية. وهي ملكيات عملت على تطوير الملاحة لأساطيلها للخروج إلى التجارة والاستعمار والتبادل غير المتكافئ في القارات الآسيوية والأفريقية وصولاً إلى أميركا لتوفير حاجاتها الأساسية من التراكم الرأسمالي الأولي والانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية .

إن المقاربة الاتنو - ثقافية التي نعرض لها أولاً لم تكتف بتغيب عمليات التعويق الاستعماري العثماني والأوروبي الغربي لعوامل النمو الذاتي وفي طبيعتها العامل الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمعات العربية ومصادرة انتقالها إلى أنماط من الرأسمالية الملائمة لطبائع وتشكيلات البنى السياسية - الاجتماعية المتحررة حول الدولة، بل ذهبت عمليات التعويق تلك بعيداً في استبعاد قواعد أساسية لسياسات التنمية في التجارب الغربية وفي استبعاد التشارك أو التشابه معها في تفصيل الحاجة الثقافية الماسة لإنتاج معارف مجتمعية مبتكرة تساهم في بلورة علوم مجتمع تتناول خصوصيات التنمية في بلادنا بعيدة من القواعد التي أكدتها تجارب النمو الرأسمالية في العالم. وهي قواعد اقترن تحققها في المراكز المتربولية للاستعمار بقواعد تحكّمها في استنباع موارد وأسواق البلدان التي كانت تستعمرها. فذهبت هذه المقاربة الاتنو-ثقافية للنمو في نحت الخصوصية الثقافية لتعريب فهم التنمية في كل حقولها متجاهلة إن عالمية بنية الرأسمالية وآليات تقسيمها العالمي للعمل تفرض بالضرورة التشابه بأولويات الخيارات السياسية التي كانت في أساس تجارب التنمية في الدول الرأسمالية على اختلاف مراحلها بين أوروبا الغربية وجنوب وشرقي آسيا. وهي خيارات تمثلت بأولوية دور الدولة في تحديث البنى التحتية ودعم القدرات الاستثمارية لدى القطاع الخاص لفترة تمكنه من التصنيع والمنافسة في التصدير وإرساء ما يترتب على ذلك من سياسات جمركية وضرائبية واجتماعية وفي التخطيط لسياسات متوسطة وطويلة المدى في تثمير الموارد الطبيعية والبشرية .

وجدير بالتذكير أن تحقيق مثل هذه الأولويات الاقتصادية في الدول الرأسمالية الصناعية على اختلافاتها اقترن حكماً بآليات تعويقها لفرص وقواعد تحقق مثيلاتها في البلدان التابعة تعويقاً محكماً ينأى الخبراء الليبراليون عن تفكيك محدداته السياسية – الاقتصادية الكولونيالية التي تفرضها عليها المراكز الاقتصادية والمالية المقررة في النظام الرأسمالي العالمي والمتمثلة، أولاً وقبل أي شيء، بانتهاك سيادة الدولة في إدارة أسواقها.

وتركز المقاربة الثانية على أولوية الاستثمار في قطاعي التعليم والبحث العلمي والتطبيقي منه خاصة. وهي أولوية تُتيح لحكومات هذه البلدان، في افتراضات الخبراء، فرص نقل التكنولوجيا وإمكانيات التصنيع. وهم يدركون بلا ريب أن التركيبات الحاكمة التي تعاقبت على امتداد عقود على تحاصص الربوع وترسيخ العصبية في مواجهة نمو معارضات هذه التركيبات لم تواجه تعويق التعليم في أوساط الفئات الشعبية ولا توسع الفساد والهدر وعجز الدولة ومديونيتها.

ويعزو هذا النهج العلوم - اقتصادوي في النموذج الثاني لمقاربة تعوق الاقتصادات العربية «إلى عدم قدرة الدول العربية على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة منذ مدة ليست بالقصيرة إلى تقادم مشكلتي الفقر والبطالة» (4). ويترك للقارئ أن يربط، على طريقته، بين السبب والنتيجة كما سبق وتُرك له عدم التفريق بين قدرات المجموعات العربية النفطية منها وغير النفطية على التأثير بعوامل «تباطؤ الاقتصاد العالمي واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط والتي فقدت في العام 2015 نحو 49% في السنة من قيمتها المسجلة خلال العام 2014. (5)»

ولا يختلف النهج العلوم - اقتصادوي في مقاربة د. منيف الزعبي عن نهج كل من د. محمد المعزوز ونهج «الصندوق العربي الموحد» التقنو - ثقافوي في اعتماد مبدأ التعميم في وصف الأوضاع في الاقتصادات العربية. وفي ذكر التحديات التي يطلب هذا النهج التصدي لها دون التوقف أمام محدداتها ولا أمام اختلاف «الإصلاحات الهيكلية» بين الدول التي تدعو إليها متمحورة حول «وضع التعليم أو تطوير رأس المال البشري». وإن كانت هذه الأولوية قد حققت إنجازات منذ ستينات القرن العشرين في البلدان العربية إلا أنها لم تقترن بـ«إسهام كبير لقطاع العلوم والتكنولوجيا والابتكار فتحقق بهذا الاقتران ما حققه من تنمية شاملة في اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند». وبهذا يكون د. الزعبي قد غيَّب، في المقارنة بين محدودية ما حققته إنجازات التعليم في الكثير من البلدان العربية وبين ما بلغته في تطورها إلى «الإسهام الكبير لقطاع العلوم والتكنولوجيا في البلدان الآسيوية»، أهمية الاختلاف السياسي الجذري بين الطبقات الحاكمة في المنطقتين وبين اختلاف مصالح كل منها بربط قطاع التعليم مع قطاع العلوم والتكنولوجيا. ويصبح من السهل على الخبراء من أصحاب النهج العلوم - اقتصادوي أن يراهنوا متفائلين على الاكتفاء بهيكله قطاع التعليم (أو تطوير رأس المال البشري) لانطلاق إمكانيات نقل التكنولوجيا وجذب الشركات متعددة الجنسية الراغبة بالخروج إلى بلدان الاستثمار في بلدان ترخص فيها العمالة، ومتفائلين افتراضياً بتكامل نمو القطاعات وما تتطلبه من تطوير مفترض أيضاً وأيضاً من التشريعات والمؤسسات لتمكين الصادرات من المنافسة والمبادلات بين البلدان العربية. كما يذهب تفاؤلهم بالضرورة إلى توسيع فرص العمل ولا سيما أمام خريجي الجامعات.

إلا أن الباحث العـلمو - اقتصـادوي لم يتأخر في استـدراكه أولوية الدور السياسي للحكومات لاعتبار أن الاستثمارات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا قلما تجد فائدة في الاستثمار في بلاد فقيرة وآمنة ورخيصة العمالة إلا إذا كانت المشاريع حكومية تضمن لها مردودات لا تُقوّت. ويستدرك الباحث في خلاصات بحثه «أن هناك جزر نجاح مضيئة محدودة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في بحر مُعتم من الفشل ومن إهدار لفرص إحداث نقلة نوعية من خلال أدوات العلم». ولا نستغرب استغراب هذا النهج العـلمو - اقتصـادوي عندما يشير «إلى أنه ليس من مركز متخصص في دراسة العلوم والتكنولوجيا وسياساتها في أي جامعة من مئات الجامعات العربية... بينما تزخر جامعات بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، على سبيل المثال، بمراكز كهذه...» (6). ولم يستغرب د. منيف رافع الزعبي ما أورده هو في نصه عندما أشار إلى قصور المملكة العربية السعودية، وعلى رغم توسع قدراتها التمويلية والإدارية والجامعية، عن توفير آليات وبرامج لنقل التكنولوجيا على رغم تسهيلها لإصدار قوانين الملكية الفكرية وتأسيسها لمؤسسة «تقنياً» لدفع نقل التكنولوجيا إلى جانب مجمع الابتكار في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ومكتب نقل التكنولوجيا في جامعة الملك فيصل وأن كل هذه التأسيسات الإدارية - التشريعية والتدخلات الجامعية لم تحرك ظهور آليات وبرامج نقل التكنولوجيا في دولة يكاد التصنيع وضرورات نقل التكنولوجيا فيها يقتصر على القطاع النفطي للشركات الأجنبية المساهمة مع الدولة.

قومي المرأة يعقد اجتماعا لإعداد دراسة حول مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة (أخبارك)

2018/11/07

نظم المجلس القومي للمرأة اجتماع خبراء لمناقشة إعداد دراسة حول " مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة "، بحضور النائبة الدكتورة هبة هجرس عضوة المجلس ومقررة لجنة المرأة ذات الإعاقة، والدكتورة نجلاء العادلى المديرية العامة لإدارة التعاون الدولي والاتصالات الخارجية بالمجلس، وممثلين عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وممثلين عن وزارات الصحة والسكان، والتضامن الاجتماعي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ولجنة المرأة ذات الإعاقة بالمجلس، ووحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالمجلس.

وأكدت الدكتورة هبة هجرس على الأهمية الكبرى للدراسة التي تعتبر فريدة من نوعها في هذا المجال، مشيرة إلى أن المرأة ذات الإعاقة تعاني التمييز في مجالات التعليم والصحة والعمل وغيرها،

كما أكدت الدكتورة نجلاء العادلى أن الهدف من اجتماع اليوم هو الاتفاق على المنهجية المناسبة لإعداد الدراسة، التي تأتي استكمالاً للدراسة التي أعدها المجلس حول التكلفة الاقتصادية للعنف المبني على النوع الاجتماعي في عام 2015 بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، حيث تُعنى الدراسة الحالية بالمرأة ذات الإعاقة، وذلك تزامناً مع اعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية عام 2018 عاماً للإعاقة.

كما أوضحت الأستاذة ندى دروزه رئيسة قسم العدالة بين الجنسين في مركز المرأة بالاسكوا، الاهتمام الكبير بإعداد

وعرضت أنجيلا زيتلر مسئولة الشؤون الاجتماعية بالاسكوا الخبرات الدولية ذات العلاقة بالعنف ضد المرأة ذات الإعاقة، وأكدت أن حقوق المعاقين من أهم حقوق الإنسان.

مخزومي: نتائج الانتخابات أثبتت رغبة الناس في التغيير والحري هو الأقوى سنياً (البناء)

نوفمبر 8, 2018

تنوّعت لقاءات رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في قصر بعبدا، بين متابعة التطوّرات السياسية المرتقبة بتشكيل الحكومة الجديدة، والاهتمام بالثروة المائية والحاجات الإنمائية لعدد من المناطق اللبنانية، إضافة الى واقع الإعلام المرئي والمسموع في لبنان.

سياسياً، استقبل الرئيس عون النائب فؤاد مخزومي وأجرى معه جولة افق تناولت التطورات السياسية الراهنة والمستجدات الحكومية. وبعد الزيارة قال النائب مخزومي: «اللقاء مع الرئيس عون هو للتهنئة بعيد الاستقلال. وقد أثبتت على الجهود التي يبذلها لدعم التعجيل بتشكيل الحكومة، وملتقي مع فخامته على ضرورة تشكيل حكومة لا تهمّش أي طائفة او مجموعة سياسية». وأكد أن الرئيس سعد الحريري هو الأقوى سنياً، وان لا أحد يستطيع نكران ذلك، وقد نال ثقنا وثقة غالبية نيابية لتشكيل الحكومة، ونتائج الانتخابات النيابية أثبتت أن الناس تريد التغيير وترفض النهج المتبع منذ 2005 وأن التفرد في الطوائف لم يعد قائماً.»

وأكد النائب مخزومي على «استعجال قيام حكومة لأن البلد بحاجة ماسة الى خطة تنموية تنقذ الاقتصاد وتكافح الفساد والهدر وتساهم في إعادة بناء الدولة»، لافتاً الى انه وضع الرئيس عون في أجواء حلقة النقاش التي عقدها «حزب الحوار الوطني» أخيراً وشارك فيها مختصون وخبراء اقتصاديون لبحث في حلول للوضع الاقتصادي المتدهور.

والثروة المائية في لبنان، عرضها الرئيس عون بحضور وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، مع رئيس أكاديمية المياه في فرنسا الوزير السابق بريس لالوند Brice Lalonde والأمين العام الدائم لأكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا البروفسور بيار جيني Pierre Gny ، والمدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير، ومديرة قسم التنمية المستدامة والإنتاجية في «الأسكوا» الدكتورة رلى مجدلاني.

وقد عرض لولاند للتعاون القائم بين لبنان وأكاديمية المياه في فرنسا وسبل تطويره، فيما وجّه جيني دعوة للرئيس عون لإلقاء محاضرة في أكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا. ورحّب الرئيس عون بالوفد، مركزاً على أهمية الثروة المائية في لبنان والمقدّرة بحوالي 8 مليارات متر مكعب، والحرص الذي أبداه للمحافظة عليها من خلال إنشاء سلسلة سدود مائية سوف ينتهي العمل فيها تباعاً خلال السنوات المقبلة. كما ركّز الرئيس عون على الاهتمام الذي يوليه للشؤون البيئية لا سيما الثروة الحرجية ورعايته مشروع تشجير لبنان.

وخلال اللقاء، قدّم قمبر للرئيس عون كتابه الجديد «الهيديرودبلماسية والترابط بين المياه والطاقة والغذاء» Hydrodiplomatie et Nexus: Eau, Energie, Alimentation الذي سيُعلن عنه بعد ظهر اليوم في معرض الكتاب الفرانكوفوني في مركز «البيال» الجديد في تحويطة فرن الشباك.

إنمائياً، استقبل الرئيس عون نائب دائرة الشوف – عاليه الدكتور فريد البستاني مع وفد من أبناء بلدة دير القمر والجوار ضمّ عدداً من رؤساء البلديات والمخاتير. وألقى النائب البستاني كلمة قال فيها: «إن منطقة دير القمر والجوار بحاجة ماسة الى مستشفى يؤمّن لها الرعاية الصحية بعد أن أمّنتم لها الرعاية السياسية. وهذا الامر يشكّل اهمية قصوى لعودة الشوفيين وتجذيرهم في أرضهم». وأضاف: «أكثر من 15 عاماً مرّت من العام 2003 الى العام 2018 ومستشفى دير القمر لم يبصر النور بعد عهود وعهود من الحرمان مرت علينا واليوم وبعد السنوات العجاف، نأمل في عهدكم أن ننعم بسنوات الخير. إننا، ومع علمنا بالحالة الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد ومع تقديرنا لكل الجهود التي تبذلونها للبدء بحملة النهوض بوطننا لبنان، جننا نطلب منكم أن تتبنّوا مسيرة إكمال وتجهيز مستشفى دير القمر الحكومي، لكي يتم تدشينه في عهدكم الميمون». وطالب النائب البستاني باسم الوفد، بمساواة الشوف بمختلف المناطق اللبنانية «لا سيما أن تنفيذ هذا المستشفى يشكّل فعل إيمان والمدماك الاول للعودة الكريمة لكل قرانا وبلداتنا». ورد الرئيس عون مرحباً بالوفد، ومؤكداً اهتمامه بمطالب أبناء منطقة الشوف التي يوليها، كما سائر المناطق اللبنانية، عناية واهتماماً، وأعطى توجيهاته للجهات المختصة بالإسراع في إنجاز المشاريع الإنمائية والحياتية في الشوف، ولا سيما منها المستشفى الحكومي، خصوصاً أن من حق أبناء المنطقة أن يتلقوا الرعاية الصحية اللازمة.

وفي قصر بعبدا، رئيس المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع عبد الهادي محفوظ الذي عرض مع الرئيس عون شؤوناً عامة وعمل المجلس، وواقع المؤسسات المرئية والمسموعة في لبنان.

واستقبل الرئيس عون رئيس جمعية الطاقة الوطنية اللبنانية LNE Lebanese National Energy السيد فادي جريصاتي مع وفد من الجمعية، شكر رئيس الجمهورية على رعايته المؤتمر الذي تنظمه الجمعية تحت عنوان Mind the Gap والذي يتمحور حول دور المرأة اللبنانية وإبراز اللواتي يتمتّعن بقدرات ومهارات مختلفة. وسيعقد المؤتمر يوم السبت المقبل في قصر المؤتمرات في ضبيه.

وتّم خلال اللقاء التداول في المواضيع التي تهّم المرأة اللبنانية والرعاية التي يوليها رئيس الجمهورية لحقوق المرأة والقوانين التي أقرّت للمحافظة عليها، وتلك التي لا تزال قيد المتابعة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي ترأسها السيدة كلودين عون روكز.

الرئيس اللبناني يلتقي رئيس اكاڤمية المياه في فرنسا (Loma Zoma)

2018/11/07

التقى الرئيس اللبناني ميشال عون في بيروت اليوم، رئيس اكاڤمية المياه في فرنسا الوزير السابق بريس لالوند، والأمين العام الدائم لأكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا البروفسور بيار جيني، والمدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير ومديرة قسم التنمية المستدامة والانتاجية في "الاسكوا" الدكتورة رلى مجدلاني.

وتطرق اللقاء للأضرار التي تلحق بالثروة المائية في لبنان، حيث عرض لولاند للتعاون القائم بين لبنان وأكاديمية المياه في فرنسا وسبل تطويره، إضافة إلى التركيز على الاهتمام الذي يوليه لبنان للشؤون البيئية، لا سيما الثروة الحرجية ورعايته مشروع تشجير لبنان.

2018/11/07

نظم المجلس القومى للمرأة اجتماع خبراء لمناقشة اعداد دراسة حول " مناهضة العنف ضد المرأة ذات الإعاقة " ، بحضور النائبة الدكتورة هبه هجرس عضوة المجلس ومقررة لجنة المرأة ذات الإعاقة ، والدكتورة نجلاء العادلي المديرية العامة لإدارة التعاون الدولي والاتصالات الخارجية بالمجلس ، وممثلين عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وممثلين عن وزارات الصحة والسكان ، والتضامن الاجتماعي ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ولجنة المرأة ذات الإعاقة بالمجلس، ووحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالمجلس.

الأردن: حققنا إنجازات مهمة على صعيد الإصلاح وحقوق الإنسان والحريات (المقر)

نوفمبر 8, 2018

قال الأردن انه حقق خلال السنوات الأربع الماضية إنجازات مهمة غير مسبوقه على صعيد الإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك على الرغم مما تشهده المنطقة من تحولات واضطرابات وتداعيات أمنية خطيرة.

وقال رئيس الوفد الرسمي الأردني للاستعراض الدوري الشامل الثالث في جلسة مناقشة الأردن في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف باسل الطراونة ، انه سيتم تضمين نتائج توصيات الاستعراض في إطار خطة وطنية تنفيذية لتحسين حالة حقوق الإنسان في الأردن ومواءمتها مع محاور الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016 – 2025 بمشاركة كافة الفئات الفاعلة من أصحاب المصلحة في المجتمع الأردني وبالتنسيق مع المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان ضمن مؤشرات أداء محددة وخطة زمنية حسب الأولويات.

وأضاف الطراونة، ان الأردن يدرك ان التقدم في حالة حقوق الإنسان عامل رئيس في تحقيق الاستقرار وتعزيز الأمن والسلام العالميين، وتجذير إحساس الأفراد والمجتمعات بالمواطنة الحقة ، مشيراً الى أنه أولى هذا الجانب أهمية خاصة ، وأفرد له حزمة من التشريعات والإجراءات التي ألفت بظلالها على الشعور الجمعي بالإحساس بالانتماء الحقيقي والعدالة في الوصول إلى الفرص والحقوق.

وعرض الطراونة أهم المستجدات والتطورات المحرزة على حالة حقوق الإنسان منذ الاستعراض السابق في العام 2013، مؤكداً أن هذه الآلية الأممية أتاحت فرصة للمملكة لتقييم حالة حقوق الإنسان تقييماً موضوعياً سعياً إلى الوصول إلى حالة مثلى بخصوص حقوق الإنسان، على الرغم مما تعانيه المملكة بسبب التحديات والظروف المحيطة. وقال ان المملكة ترحب بالتعاون مع جميع الشركاء لإنجاح المهمة الإنسانية النبيلة التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان.

وقال إن المملكة تولي حماية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان أهمية كبرى، وتعمل على ترسيخها، مستندة في ذلك إلى إرث حضاري كبير وإرادة سياسية مستنيرة ومنفتحة بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني أرسن مبادئ لدى المؤسسات الوطنية، جعلت التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل الرامي إلى الارتقاء بحقوق الإنسان نهجاً ثابتاً لا يتزعزع، وتُرجمت على أرض الواقع بإشراف ملكي مباشر إلى ممارسات حية تؤكد الحرص

على تطبيق مفهوم التنمية المستدامة، والاستثمار في الإنسان وحماية وصون حقوقه لضمان الحياة الكريمة له.

وأضاف ان هذا لم يثن عزيمة الأردن عن متابعة مسيرة الإصلاح والنهوض بحالة حقوق الإنسان، بل شكلت هذه التحديات فرصة للمملكة لإثبات صدق توجهها وعزمها واحترامها لحقوق الإنسان وسعيها الدؤوب لتعزيزها، من خلال الموازنة بين الأمن والسلام ومكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان وترسيخ مبادئ سيادة القانون.

وقال إن نهج المملكة القائم على التشاركية والتعاون بين سلطات الدولة وإبراز دور المجتمع والحرص على إدماج الجميع وعدم إقصاء الآخر، يعد ضماناً لمنظومة متكاملة لحقوق الإنسان، حيث تم التركيز على المناطق النائية والمناطق الأقل حظاً.

وقال ان الدستور الأردني كفل حماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد في جميع مناحي الحياة المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتضمن قواعد متفقتة مع المعايير الدولية التي تشكلت بمجموعها حماية فعلية لحقوق الإنسان ومنع أي اعتداء على الحقوق والحريات أو المساس بها أو الانتقاص منها، وأعلنت من شأن الإنسان وكرامته، كما أعطت الحق للأردنيين في إنشاء النقابات والأحزاب السياسية، وكفلت حق التعليم والزاميته ومجانيته، وحق العمل لجميع الأردنيين، وحظرت المساس بالإنسان وحقوقه سواء أكان بدنياً أم معنوياً.

وأضاف ان هذه القواعد أضفت حماية قانونية للأمومة والطفولة والشيخوخة والمرأة وذوي الإعاقة، كما كفلت هذه القواعد حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر، ووسائل الإعلام، والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي، وضمنت حرية المراسلات البريدية والبرقية، والمخاطبات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال، وأكدت على اعتبارها سرية لا تخضع للمراقبة أو الاطلاع أو التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي حماية لحق ثابت مستقر.

وقال انه تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية للارتقاء بمنظومة حقوق الإنسان بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، ويؤكد الإيمان الأردني بأهمية الإنسان والحفاظ على حقوقه باعتباره المورد الأعلى، وإعمالاً لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، جاء إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025) بالتنسيق مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات

المجتمع المدني. وأضاف ان هذه الخطة جاءت بعد دراسة معمقة لحالة حقوق الإنسان في المملكة لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان والارتقاء بها بما يتوافق مع الثوابت الوطنية ودستور المملكة وبما يراعي التزامات المملكة بهذا الخصوص.

وأشار الى استحداث منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء عام 2014 ، والذي يعد مؤشراً على اهتمام الحكومة بقضايا حقوق الإنسان واستحداث آليات رسمية ووطنية للتعامل مع هذا الجانب.

وقال ان مكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان قام بعدة إجراءات ومتابعات ساهمت في تعزيز قضايا حقوق الإنسان وشكلت ترجمة فعلية لتوجهات الحكومة للتعامل مع منظومة حقوق الإنسان، وضمن النهج التشاركي والحواري مع مؤسسات المجتمع المدني وجميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية وغيرها.

وبلغ عدد فعاليات اللقاءات الحوارية والنقاشية التي عقدها مكتب المنسق الحكومي مع جميع الشركاء 223 فعالية منذ الاستعراض الثاني حتى العام 2001.

وفي هذا الإطار قال الطراونة انه تم تشكيل فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان (ضباط الارتباط) المكون من (110) ضباط ارتباط من كوادرات الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والأمنية والأكاديمية، والذي يعد تجربة نوعية. وأضاف انه قد تم عقد العديد من اللقاءات الدورية المتتالية مع عدد من مسؤولي المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وعدد من مؤسسات المجتمع المدني لضمان استمرارية التواصل والتشراكة، بالإضافة إلى إصدار تقارير دورية وبيانات إعلامية تظهر مدى التطور المحرز سواء أكان على صعيد التشريعات أو الممارسات أو السياسات تتعلق بمدى الانجاز الحكومي حيال مواضيع حقوق الإنسان.

كما صدر قرار مجلس الوزراء في تشرين الأول الماضي والذي يقضي بترقية المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان إلى رتبة وزير، الأمر الذي يدل على الاهتمام الكبير في تعزيز وتمكين عمل المنسق العام الحكومي والتأكيد على مأسسته.

ووجه مجلس الوزراء اللجنة القانونية الوزارية لدراسة جميع التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحديد الأولويات ضمن برنامج زمني للأعوام (2019-2020).

كما قرر رئيس الوزراء بتاريخ الشهر الماضي تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية وزراء ومسؤولين من المؤسسات الوطنية والسلطات التشريعية والقضائية والنقابات حول تحليل منظومة الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان ومقارنتها ومقارنتها مع نصوص القانون الوطني وبيان مدى الحاجة إلى التدخل بالتعديل والتغيير أو سن القوانين بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية.

وتحدث الطراونة عن تعزيز التواصل بين المؤسسات الرسمية وتنسيق الجهود، مشيراً إلى أنه تم استحداث إدارات لحقوق الإنسان في العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى تشكيل لجان متخصصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الحماية الوطنية والإقليمية والدولية، كاللجنة الخاصة بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتوصيات الميثاق العربي لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، والتوصيات الخاصة بالمركز الوطني لحقوق الإنسان، ومتابعة إنفاذ برامج الخطة الوطنية مع الشركاء وإجراء حوارات دائمة، كما تم إصدار العديد من التعاميم تنفيذاً لهذه الغاية.

وقال الطراونة أنه تم في أيلول الماضي إطلاق المنصة الالكترونية الحكومية لتلقي الشكاوى الكترونياً، وأنه سيكون هناك نافذة خاصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعتها من قبل مكتب المنسق العام الحكومي لحقوق الإنسان.

وأضاف ان الأردن أجرى عام 2016 الانتخابات البرلمانية بموجب قانون انتخاب جديد وعصري وهو الأمر الذي يعد حدثاً مهماً على طريق الديمقراطية والإصلاح الشامل بإشراف وإدارة من الهيئة المستقلة للانتخاب التي ضمنت ومؤسسات الدولة إجراء هذه العملية الانتخابية في إطار من الحرية والنزاهة والشفافية ووفقاً لأفضل الممارسات الدولية، ومراقبة العديد من الهيئات المحلية والدولية، وهو ما عزز من وجود شريحة الشباب كناخبين حيث تمكن كل من بلغ السابعة عشرة من ممارسة حقه الدستوري في انتخاب من يمثلهم.

وشهدت نسبة تمثيل المرأة ارتفاعاً في البرلمان الثامن عشر، إذ بلغت 15ر4 بالمائة في حين كانت 10ر6 بالمائة في المجلس السابق سنة 2012.

وقال الطراونة ان المملكة أجرت عام 2017 الانتخابات البلدية، وانتخابات مجالس المحافظات في ظل قانون اللامركزية الذي طُبِّق لأول مرة في تاريخ المملكة ويهدف إلى تطبيق نهج اللامركزية على مستوى

المحافظات من خلال منح الإدارات المحلية صلاحيات أكبر، والتوسع في تبني الانتخابات الديمقراطية نهجاً لعمل الدولة ولزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار التنموي.

وبلغت نسبة الفائزات بالمجالس المحلية 32ر0 بالمائة ونسبة الفائزات بمجالس المحافظات 13 بالمائة من إجمالي عدد المقاعد الخاصة بالتنافس، في حين فازت 32 سيدة عن طريق المقاعد المخصصة للنساء “الكوتا”، كما بلغ عدد السيدات اللواتي ترأسن مجالسهن المحلية 51 سيدة.

وفي إطار تعزيز منظومة النزاهة وتكثيف جهود الرقابة وتوحيدها قال الطراونة انه تم دمج كل من (هيئة مكافحة الفساد) و(ديوان المظالم) في مؤسسة وطنية واحدة تسمى (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد)، وقد صدرت بقانون خاص يُعد خطوة إصلاحية مهمة على صعيد توحيد المرجعيات في العمل المتعلق بمكافحة الفساد والتحقيق في الشكاوى والتظلمات وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

وأضاف انه انطلاقاً من إيمان الإرادة السياسية الأردنية بأهمية حقوق الإنسان في تجذير الإحساس بسيادة القانون، تضمنت الأوراق النقاشية لجلالة الملك – وخاصة الورقة النقاشية السادسة بعنوان: “سيادة القانون أساس الدولة المدنية” – ما يؤكد على أن الدولة المتقدمة هي التي تحمي حقوق الإنسان، وهذا هو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة.

وقال ان هذا هو الضامن للحقوق الفردية والعامة والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، كما أن من صلب مبدأ سيادة القانون خضوع جميع الأفراد والمؤسسات والسلطات لحكم القانون، وأن واجب كل مؤسسة هو حمايته وتعزيز سيادة القانون بوصفه أساس الإدارة الحكيمة التي تعتمد العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وأضاف أن تفعيل هذه المنظومة هو الأساس في معالجة مظاهر الغلو والتطرف التي بدأت تغزو المنطقة مستهدفةً الشباب بشكل رئيس نتيجة الظروف العالمية والإقليمية والمحلية، مشكّلةً تحدياً في المنطقة والعالم، ما حمل الأردن مسؤوليات وأعباء إضافية للحفاظ على حالة متقدمة لحقوق الإنسان.

وأشار الى انه تم عقد عدة لقاءات مع القطاع الشبابي والطلابي والنسائي في الجامعات والمعاهد والمدارس لغايات إدماج مفاهيم حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة لغايات إعداد منهاج حقوق الإنسان وإدخاله في النظام التعليمي لجميع الفئات.

وللتأكيد على منظومة التشريعات النازمة لحقوق الإنسان في القضاء الأردني قال الطراونة انه تم تشكيل اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، التي عملت على دراسة واقع القضاء ووضعت استراتيجية شاملة لمعالجة التحديات ومواصلة عملية التحديث والتطوير والارتقاء بأداء السلطة القضائية وتطوير أدوات العمل بصورة نوعية وتحديث الإجراءات والتشريعات للارتقاء بعملية التقاضي وإنفاذ الأحكام بما يضمن مواءمة معايير حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية.

وقال انه صدر (القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية) الذي يتضمن إجراءات لتسهيل عملية التقاضي وتيسير سبل الوصول للعدالة الناجزة وحماية حق التقاضي والتأكيد على المعايير المتعارف عليها للمحاكمة العادلة، وتمكين المتقاضين من استئناف القرارات غير الفاصلة في الدعوى والتي تؤثر على حقوقهم وتوسيع نطاقها.

كما صدر (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية) الذي تضمن استحداث محكمة عليا شرعية تتولى التدقيق على القرارات الصادرة عن المحاكم الشرعية، وتم استحداث درجة ثانية للتقاضي أمام المحاكم الشرعية بحيث أصبحت محاكم الاستئناف الشرعية- وفقاً للقانون المعدل- محاكم موضوع، ، وإنشاء نيابة عامة لدى المحاكم الشرعية التي من شأنها العمل على حماية حقوق القاصرين وفاقدى الأهلية وناقصيها.

وصدر النظام الخاص بصندوق تسليف النفقة رقم (48) لسنة 2015، إذ تم رصد مبلغ مليون دينار من الميزانية العامة للدولة للعام 2017 لغايات تنفيذ أحكام هذا النظام، كما تم صرف ما نسبته 100 بالمائة من الطلبات المقدمة والمستوفية للشروط، وهناك إسناد قادم للصندوق.

وقال الطراونة ان الحكومة قامت بتشكيل لجنة حكومية متخصصة لمراجعة قانون منع الاتجار بالبشر، وعلاوة على ذلك تعمل الحكومة على مراجعة العديد من التشريعات ذات الصلة بمنظومة حقوق الإنسان وهي الآن تمر في المراحل الدستورية والتشريعية لإصدارها.

ومن هذه القوانين قانون النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون ضمان الحق في الحصول على المعلومة، وقانون الكسب غير المشروع، التي من شأنها أن تسهم في تعزيز مناخٍ تتحقق فيه النزاهة الوطنية بأبهى صورها فضلاً عن تطوير منظومة حقوق الإنسان.

أما بخصوص إعفاء المغتصب من العقوبة حال زواجه من الضحية قال الطراونة ان المجتمع والسلطة التشريعية توافقا على تعديل قانون العقوبات بإلغاء الحكم- الذي يُعفي من العقوبة- والوارد في المادة 308 من قانون العقوبات.

وأضاف الطراونة انه انطلاقاً من إيماننا في الأردن بدور المرأة وأهمية حصولها على حقوقها غير منقوصة، استهدف مشروع "تمكين المرأة في القطاع العام" زيادة فرص النساء في تولي المناصب القيادية وبناء قدراتهن وتزويدهن بالمهارات وتعزيز مشاركتهن في رسم السياسات وصنع القرار وتم في هذا الإطار تدريب 360 موظفة من القيادات المتوسطة خلال عامي 2015 و2016.

وصدر نظام العمل المرن 2017 المستند إلى قانون العمل، وتعليمات الدوام المرن المستند إلى نظام الخدمة المدنية، وتم إطلاق الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 المرأة والأمن والسلام، وشكل مجلس الوزراء "لجنة وزارية لتمكين المرأة" بعضوية الوزراء المعنيين لدعم مشاركة المرأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي الحياة العامة.

كما تبنت الحكومة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تأكيداً على التزام الحكومة بإدماج النوع الاجتماعي ضمن عملها، وتم تشكيل لجنة قطاعية للمساواة ومراعاة النوع الاجتماعي، بهدف وضع إطار عمل لتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

كما صدر القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري 2015، الذي منح المرأة العاملة المزايا نفسها الممنوحة للرجل عند التقاعد من الوظيفة، ونص قانون الضمان الاجتماعي 2014، فيما يتعلق بإنصاف المرأة العاملة- على توريث راتب المرأة المتوفاة كاملاً لأبنائها المستحقين كما هو حال راتب الرجل.

وصدر (نظام التعيين على الوظائف القيادية رقم 3 لسنة 2013 لضمان النزاهة والشفافية والعدالة والمساواة في التعيين في الوظائف القيادية وبما يعزز إشغال النساء لتلك الوظائف).

وقال الطراونة ان العمل يجري على تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2013-2017 للفترة 2020-2030 لتتضمن الهدف الخامس "حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" من أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم من الإسكوا.

وأشار الى إعداد "مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2018" لمراعاة النوع الاجتماعي، وان الحكومة تعكف على إجراء تعديلات لتقليص الفجوة في الأجور وذلك من خلال "مشروع قانون معدل لقانون العمل" ليتواءم مع المعايير الدولية.

كما تعمل الحكومة على دعم وتفعيل إنشاء حضانات في القطاع الخاص، و نفذ بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة مشاريع منها مشروع خاص بدعم وتفعيل إنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص "2017 – 2020" الذي يستهدف المرأة العاملة والطفل وتعزيز حقوقهما من خلال توفير بيئة عمل محفزة للمرأة وبيئة تعليمية إثرائية آمنة للأطفال منذ الميلاد إلى أربع سنوات.

وصدر نظام الحضانات الجديد لعام 2018 وتضمنت أحكامه تنظيم وتسهيل إنشاء حضانات لدى جميع الجهات الرسمية والتطوعية والخاصة بحيث يخلق بيئة عمل ملائمة للمرأة ويشجع على دخول المرأة سوق العمل.

وقال ان قانون الحماية من العنف الأسري 2017 تضمن بنوداً إصلاحية تهدف للحفاظ على كيان الأسرة والتبليغ عن أي حالة عنف أسري مشيراً الى ان إدارة حماية الأسرة تولى تسوية النزاع في قضايا العنف الأسري في الجرح بإجراءات رسمها القانون تنتهي بمصادقة المحكمة خلال مدة أقصاها سبعة أيام، شريطة موافقة الطرفين، ويمنع إجراؤها في الجناية علماً بأن القانون شمل أطراف الجناية بالخدمات التي يجب تقديمها.

وتوفر الخدمات الشرطية والقضائية والاجتماعية والصحية والإيوائية لضحايا العنف الأسري من النساء والأطفال، وقد ألزم القانون المحكمة بالنظر في قضايا العنف الأسري بصفة الاستعجال، وبشكل سري، وتم توفير تقنية الربط التلفزيوني لحماية الأحداث، وقضايا العنف الأسري.

2018/11/09

سرايا بوست / المملكة العربية السعودية / خصّص منتدى أسبار الدولي في دورته الثالثة «عصر المستقبل - الرياض غداً»، الذي عُقد برعاية أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، جلسة لمناقشة التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي أصدرته المؤسسة تحت عنوان: «الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه.»

وحضر الجلسة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي الأمير بندر بن خالد الفيصل، وتحدّث فيها مدير سنّة المؤسسة البروفسور هنري العويط، والدكتور عبدالعزيز الخضير، والمندوب الدائم للمملكة العربية الرياض لدى منظمة اليونسكو سابقاً الدكتور زياد الدريس، ووكيل وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة الدكتور سعود كاتب، والإعلامي عماد الدين أديب.

وأدار الجلسة فائق منيف، وقدم البروفسور العويط مداخلة، هنأ فيها القائمين على «مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام» على حُسن اختيارهم عنواناً لمنتداهم «عصر المستقبل - الرياض غداً»، مؤكداً أنّه ينسجمُ غضون الانسجام مع توجّهات رؤية المملكة العربية الرياض 2030، ويتواءمُ مع خطة الأمم المتحدة 2030 وأهدافها الإنمائية المُستدامة.

وطرح العويط خمسة أسئلة ترسم الإجابة عنها بعض ملامح التقرير، وهي: لماذا هذا التقرير؟ وماهي أفضل الاستنتاجات التي خلص إليها؟ وما هي أهمّ التوصيات؟ وبماذا يمتاز التقرير؟ وإلى من يتوجّه؟.

وبين وأظهر أنّ التقرير خلص إلى استنتاجات عدّة حول الجهود التي تبذلها الدول العربية على صعيد تعزيز أنشطة البحث والتطوير، تكلّلت بعددٍ من الإنجازات المضيئة، أهمّها: صياغة سياسات تنموية، وإنشاء مراكز للأبحاث وحاضنات للتكنولوجيا، وتعزيز فرص الالتحاق بالتعليم العالي، واعتماد معايير حديثة لأنظمة الجودة والتميز.

ولفت إلى أنّ هذه الإنجازات ما زالت بُرعمية في معظم البلدان العربية، ولا تحظى بالموارد المادية والبشرية الكافية.

وأشار إلى وجود قصور مُزمن تعانيه الدول العربية في تمثّل، واستثمار، وإعادة إنتاج المعرفة العلميّة والتكنولوجية، والذي تنعكس آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذَلِكَ غَلِيّ الْجَانِبُ الأُخَرُ تؤكد المؤشرات المُعتمَدة أنّ البلدان العربية ما زالت في الصفوف الخلفية بين دول العالم.

وَرَوَى العَوِيْطُ أنّ التقرير طرَحَ مجموعة كبيرة من الأسئلة، وسعى إلى الإجابة عنها، ومنها: كيف يمكن للبلدان العربية أن تبني قدرات علمية وتكنولوجية ذاتية ومُجدية؟ وكيف نربط البحث العلمي بمتطلّبات التنمية الشاملة والمستدامة؟ وكيف نجعل من البحث العلمي أداةً لتحقيق التكامل العربي؟ وبناءً على الأجوبة المقدّمة، أوصى التقرير ببذل عناية فائقة بالتعليم في جميع مراحلها، وبالأخصّ على صعيد مؤسسات التعليم العالي، وزيادة المساهمات الحكومية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، وتحفيز الابتكار ضمن تخصصات محدّدة، وإعادة ترتيب الأولويات وجهود الفرق البحثية في عددٍ من المجالات الحيوية والملحّة، وتكوين كُتْل حُرْجَة من الباحثين والتكنولوجيين ضمن عددٍ من المحاور الإستراتيجية، والإفادة من العلميين العرب في بلاد الانتشار.

وأكد العَوِيْطُ أنّ المستقبل الزاهر الذي نطمحُ إليه رهْنُ بو عينا التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم بأسره، وما تُرتبّه على دولنا من تحدياتٍ وتبعاتٍ؛ ورهْنُ أيضاً بالنهج الذي سنتبناه والخطّ التي سنعتمدها، لإعداد مجتمعاتنا ومواطنينا للتعامل بنجاح مع هذه التحوّلات والتحديات وتداعياتها.

وختم كلمته بتوجيه الشكر باسم رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل، وباسم أعضاء مجلسي أمنائها وإدارتها، إلى منظّمي منتدى «أسبار» وإلى لجنته العلمية، لحرصهم على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة تقرير مؤسسة الفكر العربي.

وركّزت مداخلات المشاركين على دور البحث العلميّ وأنشطة التكنولوجيا في تقدّم مسيرة الدول والمجتمعات في التنمية، ومن بينها تطوير الابتكار التكنولوجي ودعمه، وضرورة التحوّل من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها، ومواجهة التحديات التي يتعرّض لها الاستثمار في الابتكار.

وكانت فعاليات المنتدى قد امتدّت على مدى ثلاثة أيام، من أثناء مشاركة 90 متحدثاً من 19 دولة حول العالم، وعقدت خلاله 12 جلسة، و6 ورش عمل و8 محاضرات، فضلاً عن اللقاءات والندوات وتبادل المعارف والخبرات. وناقشت جلسات المنتدى محاور رئيسية هي: «التعليم والصحة والطاقة والبيئة في المستقبل.»

وأعلن في ختام المنتدى رئيس مجلس إدارة منتدى أسبار الدولي الدكتور فهد العرابي الحارثي، إنشاء «معهد المستقبل» في مدينة الرياض، وإصدار «معجم المستقبل» بالتعاون مع منظمات ومؤسسات علمية عربية ودولية.

يشار إلى أنّ المؤسسة كانت قد أطلقت التقرير العربي العاشر من دبي، عشية تدشين مؤتمرها السنوي «فكر16» في أبريل 2018، وذلك برعاية وحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل، ورئيس مجلس الإدارة الأمير بندر بن خالد الفيصل، وأعضاء مجلس أمناء المؤسسة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية وسياسية، ودبلوماسية.

وقد حظي التقرير منذ إنطلاقه باهتمام ملحوظ في مختلف الأوساط المعنية، وعُقدت حوله مجموعة من الندوات، في بيروت في مركز لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وفي مؤسسة شومان في عمان، وفي القاهرة بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. وسيخصّص له بتاريخ 19 نوفمبر يومٌ بحثي كامل، في معهد العالم العربي في باريس.

2018/11/09

خصّص منتدى أسبار الدولي في دورته الثالثة «عصر المستقبل - السعودية غداً»، الذي عُقد برعاية أمير منطقة الرياض الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز، جلسة لمناقشة التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية، الذي أصدرته المؤسسة تحت عنوان: «الابتكار أو الاندثار، البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه.»

وحضر الجلسة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الفكر العربي الأمير بندر بن خالد الفيصل، وتحدّث فيها مدير عام المؤسسة البروفسور هنري العويط، والدكتور عبدالعزيز الخضير، والمندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى منظمة اليونسكو سابقاً الدكتور زياد الدريس، ووكيل وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية العامة الدكتور سعود كاتب، والإعلامي عماد الدين أديب.

وأدار الجلسة فائق منيف، وقدم البروفسور العويط مداخلة، هنأ فيها القائمين على «مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام» على حُسن اختيارهم عنواناً لمنتداهم «عصر المستقبل - السعودية غداً»، مؤكداً أنه ينسجمُ تمامَ الانسجام مع توجّهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ويتواءمُ مع خطة الأمم المتحدة 2030 وأهدافها الإنمائية المُستدامة.

وطرح العويط خمسة أسئلة ترسم الإجابة عنها بعض ملامح التقرير، وهي: لماذا هذا التقرير؟ وماهي أبرز الاستنتاجات التي خلص إليها؟ وما هي أهم التوصيات؟ وبماذا يمتاز التقرير؟ وإلى من يتوجّه؟.

وأوضح أنّ التقرير خلص إلى استنتاجات عدّة حول الجهود التي تبذلها الدول العربية على صعيد تعزيز أنشطة البحث والتطوير، تكالفت بعددٍ من الإنجازات المضيئة، أهمّها: صياغة سياسات تنموية، وإنشاء مراكز للأبحاث وحاضنات للتكنولوجيا، وتعزيز فرص الالتحاق بالتعليم العالي، واعتماد معايير حديثة لأنظمة الجودة والتميز.

ولفت إلى أنّ هذه الإنجازات ما زالت بُرعمية في معظم البلدان العربية، ولا تحظى بالموارد المادية والبشرية الكافية.

وأشار إلى وجود قصور مُزمن تعانیه الدول العربية في تمثّل، واستثمار، وإعادة إنتاج المعرفة العلميّة والتكنولوجية، والذي تنعكس آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤكّد المؤشّرات المُعتمَدة أنّ البلدان العربية ما زالت في الصفوف الخلفية بين دول العالم.

وذكر العويط أنّ التقرير طرح مجموعة كبيرة من الأسئلة، وسعى إلى الإجابة عنها، ومنها: كيف يمكن للبلدان العربية أن تبني قدرات علمية وتكنولوجية ذاتية ومُجدية؟ وكيف نربط البحث العلمي بمتطلّبات التنمية الشاملة والمستدامة؟ وكيف نجعل من البحث العلمي أداةً لتحقيق التكامل العربي؟ وبناءً على الأجوبة المقدّمة، أوصى التقرير ببذل عناية فائقة بالتعليم في جميع مراحلها، وبالأخصّ على صعيد مؤسسات التعليم العالي، وزيادة المساهمات الحكومية، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية، وتحفيز الابتكار ضمن تخصصات محدّدة، وإعادة ترتيب الأولويات وجهود الفرق البحثية في عددٍ من المجالات الحيوية والملحّة، وتكوين كُتْل حُرْجة من الباحثين والتكنولوجيين ضمن عددٍ من المحاور الإستراتيجية، والإفادة من العلميين العرب في بلاد الانتشار.

وأكد العويط أنّ المستقبل الزاهر الذي نطمحُ إليه رهْنُ بوعينا التحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم بأسره، وما تُرتّبهُ على دولنا من تحدياتٍ وتبعاتٍ؛ ورهْنُ أيضاً بالنهج الذي سننتبّه والخُطّ التي سنعتدها، لإعداد مجتمعاتنا ومواطنينا للتعامُل بنجاح مع هذه التحوّلات والتحديات وتداعياتها.

وختم كلمته بتوجيه الشكر باسم رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل، وباسم أعضاء مجلسي أمنائها وإدارتها، إلى منظمي منتدى «أسبار» وإلى لجنته العلمية، لحرصهم على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة تقرير مؤسسة الفكر العربي.

وركّزت مداخلات المشاركين على دور البحث العلميّ وأنشطة التكنولوجيا في تقدّم مسيرة الدول والمجتمعات في التنمية، ومن بينها تطوير الابتكار التكنولوجي ودعمه، وضرورة التحوّل من استهلاك التكنولوجيا إلى إنتاجها، ومواجهة التحديات التي يتعرّض لها الاستثمار في الابتكار.

وكانت فعاليات المنتدى قد امتدّت على مدى ثلاثة أيام، بمشاركة 90 متحدثاً من 19 دولة حول العالم، وعقدت خلاله 12 جلسة، و6 ورش عمل و8 محاضرات، فضلاً عن اللقاءات والندوات وتبادل المعارف والخبرات. وناقشت جلسات المنتدى محاور رئيسة هي: «التعليم والصحة والطاقة والبيئة في المستقبل.»

وأعلن في ختام المنتدى رئيس مجلس إدارة منتدى أسبار الدولي الدكتور فهد العرابي الحارثي، إنشاء «معهد المستقبل» في مدينة الرياض، وإصدار «معجم المستقبل» بالتعاون مع منظمات ومؤسسات علمية عربية ودولية.

يشار إلى أنّ المؤسسة كانت قد أطلقت التقرير العربي العاشر من دبي، عشية افتتاح مؤتمرها السنوي «فكر16» في أبريل 2018، وذلك برعاية وحضور معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزيرة الثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، ورئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل، ورئيس مجلس الإدارة الأمير بندر بن خالد الفيصل، وأعضاء مجلس أمناء المؤسسة، وشخصيات ثقافية وأكاديمية وعلمية وسياسية، ودبلوماسية.

وقد حظي التقرير منذ إنطلاقه باهتمام ملحوظ في مختلف الأوساط المعنية، وعُقدت حوله مجموعة من الندوات، في بيروت في مقرّ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وفي مؤسسة شومان في عمّان، وفي القاهرة بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا. وسيخصّص له بتاريخ 19 نوفمبر يومٌ بحثيٌّ كامل، في معهد العالم العربي في باريس.

ESCWA Charts Course for Integrating Climate Change Adaptation and DRR (IISD)

13 November 2018

October 2018: The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) issued its seventh report on water development, which focuses on integrating actions for disaster risk reduction (DRR) with climate change adaptation. The reports draws attention to the existing gap between adaptation and DRR communities as they address problems of water scarcity and seek to ensure water security in the Arab region.

The report responds to calls for integrating three global policy agendas adopted in 2015: the 2030 Agenda for Sustainable Development, the Sendai Framework for DRR, and the Paris Agreement on climate change.

The authors observe that responsibilities for adaptation usually fall under the mandate of environment ministries, whereas DRR responsibilities lie with the cabinet, civil defense and ministries of the interior, posing a challenge for integration. They warn that lack of institutional interaction among the DRR and adaptation agendas and national development plans may lead to redundant or conflicting policy responses, and urge further action to downscale adaptation and DRR activities to target the local level.

The report includes a comparative analysis of the DRR and adaptation policy agendas and the water-related SDGs.

The authors suggest that projections of extreme weather events and climate conditions could gain much from being placed in a historic context of past losses from disasters, to identify hotspots that may be particularly vulnerable to climate change impacts in the future. They outline the possibilities for joint actions to

address both DRR and adaptation, for example, through establishing integrated, common databases on historic disaster losses and projections of climate-related hazards. In particular, they refer to the outcomes of a previous project of the UN and League of Arab States, the Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR). They also highlight the need for better understanding all round of social vulnerability data, and for more science-based analyses and projections of climate change scenarios.

The report recommends, inter alia: developing a comprehensive risk assessment process, based on both climate change modelling and disaster loss surveys, specific to the Arab region, which may draw on the outputs and databases of RICCAR; establishing regional scientific platforms for jointly addressing adaptation and DRR; and clearly identifying the roles and responsibilities of national institutions and stakeholders with respect to risk assessment, risk management and the implementation of DRR and adaptation policies and actions. It also highlights the need for access to technology and financing to deliver on these and many other recommendations.

The report contains six chapters, including, in chapter four, a comparative analysis of the DRR and adaptation policy agendas and the water-related SDGs. Capacity building is identified as a crosscutting issue for implementing all three agendas. [Publication: ESCWA Water Development Report 7: Climate Change and Disaster Risk Reduction in the Arab Region] [ESCWA Publication Landing Page]

الأحد 2018.11.11

نظمت مؤسسة الفكر العربي في القاهرة، الأحد، ندوة خاصة بشأن التقرير العربي الـ10 للتنمية الثقافية، الذي أصدرته المؤسسة بعنوان "الابتكار أو الاندثار.. البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه"، بالشراكة مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

وعقدت الندوة برعاية وحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الدكتور خالد عبدالغفار، رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، والدكتور محمود صقر، مدير عام مؤسسة الفكر العربي، والبروفسور هنري العويط، ونخبة من الأكاديميين والمختصين والمتقنين والباحثين.

مؤسسة الفكر العربي والإسكوا تطلقان التقرير الـ10 للتنمية الثقافية

وقال البروفسور هنري العويط، في كلمته، إن التقرير يمثل محاولة جادة وموضوعية لتحليل أداء البلدان العربية في سعيها إلى تكوين منظومات وطنية ناشطة ومنتجة ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، على ضوء أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، مشيراً إلى تنويه التقرير بالجهود التي تبذلها الدول العربية لدعم أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، وبما أطلقتها من مبادرات على هذا الصعيد، وأبرز الإنجازات المضيئة التي تحققت.

وأوضح أن "التقرير خلّص إلى نتيجة مفادها أن الأنشطة التي لا بد منها لتمثل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوليدها واستثمارها بالأوجه المثلى، ما زالت بُرعمية في معظم البلدان العربية، ولا تحظى بما يفي أغراضها من موارد مادية وبشرية، لذا هي قاصرة عن تحقيق طموحاتنا المشروعة بالقدر المطلوب، فيما يتعلق بالتنمية التي تحتاج إليها مجتمعاتنا".

وركز العويط على الطابع الشمولي والمتكامل للتقرير، الخاص بالموضوعات التي عالجها خبراء متنوعو الاختصاصات، وتغطي معظم الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي وأنشطة التكنولوجيا والابتكار في دول مشرق العالم العربي ومغربه، مشيراً إلى الأهمية التي حظي بها التقرير منذ لحظة إطلاقه في دبي في أبريل/نيسان الماضي.

وتابع: "تستكمل هذه الندوة سلسلة الندوات التي دعت إليها منظمة (إسكوا) في بيروت، ومؤسسة شومان في عمان، ومنتدى أسبار الدولي في الرياض، وسيتوجها اليوم البحثي الطويل الذي يستضيفه بعد أسبوع معهد العالم العربي في باريس، ونوه العويط بأهمية السياسة البحثية الطموحة التي تشرف على تنفيذها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في إطار خطة التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، والقائمة على بناء منظومة تشريعية تدعم البحث العلمي وتحفز على التعاون العلمي بين الجامعات المصرية ونظيراتها في دول العالم.

وشكر باسم الأمير خالد الفيصل، رئيس المؤسسة، وأعضاء مجلسي أمنائها وإدارتها، وخص بالشكر وزير التعليم العالي المصري، الذي شمل هذه الندوة برعايته وحضوره، وأكاديمية البحث العلمي على مبادرتها وشراكتها.

فيما رأى الدكتور محمود صقر، مدير عام المؤسسة، أن التقرير يمثل مرجعية عربية معتبرة أعدت بمنهجية علمية سليمة وفقاً للمعايير الدولية التي تُستخدم في إعداد مثل هذه التقارير، وركز على مسألتين مهمتين، الأولى تتمثل في السباق المذهل في ساحة التقدم العلمي والتكنولوجي، وما يحققه الابتكار والاختراع وتطبيقات نتائج البحوث من قفزات مادية في الجانبين المدني والعسكري، والثانية تتعلق بأهمية التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية في مصائر الشعوب، خصوصاً أنها تسيطر على أكثر من 80% من القدرات العلمية والتكنولوجية العالمية.

ودعا صقر إلى اتخاذ عدد من الإجراءات، أهمها وضع سياسات وطنية مناسبة لدعم تطوير التكنولوجيات الرقمية الناشئة، ودعم ورعاية المبتكرين، ووضع سياسات للملكية الفكرية في البلدان العربية تخدم أهدافها التنموية وتحمي مصالحها وتراثها وثقافتها وتاريخها، وفي مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع دعا إلى الحرص على نشر ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية وإدراج مناهج تعليمية مبسطة خاصة بحمايتها، ووضع سياسات واضحة للملكية الفكرية في الجامعات والمراكز والمعاهد البحثية، واتخاذ تدابير كافية من الحكومات العربية للتصدي لظاهرة انتهاك حقوق أصحاب الملكية الفكرية، فضلاً عن ضرورة تبني الدول العربية حملة حقوق الحضارة (الأثار) لتصبح أحد صور الملكية الفكرية، وتشجيع تسجيل الأعمال الأدبية والفنية، والابتكارات التي تحفظ وتوثق الهوية العربية عموماً والتراث الفلسطيني خصوصاً.

بينما شدد وزير التعليم العالي المصري على أهمية التقرير "الذي يطلعنا على أنشطة البحث والتطوير العلمي في الدول العربية، مقارنة بأدائها في الماضي، وأداء بلدان أخرى بالمنطقة، كما يقدم بيانات ومعارف علمية على قدر هائل من الدقة تتيح لصانع القرار التخطيط بأعلى مستوى من الكفاءة".

واعتبر أن الابتكار يعني حياة ونشأة جديدة لأمتنا العربية، واللاحق يركب الحضارة الإنسانية، في حين يعني التخلي عن البحث العلمي والابتكار الاندثار والتخلف عن ركب الحضارة.

وأكد عبدالغفار أن المعارف التكنولوجية والملكية الفكرية أصبحت ضرورة لبلادنا العربية كأداة للتنمية، كما أن القدرة الإنتاجية المنافسة أساسها يكمن في البحث والابتكار والتطوير التكنولوجي، وإطارها التكامل والتوحد والترابط، الذي يضاعف القدرة على إحداث التقدم، مشدداً على أن النظرة الاستشرافية أداة مهمة تساعدنا على مواجهة المستقبل بثقة، وتطوير استراتيجياتنا، والأمر يحتاج إلى العديد من التوجهات والخطط للتطلع إلى المستقبل.

وخلال حلقة نقاشية أدارها أشرف أمين، مسؤول القسم العلمي في جريدة الأهرام المصرية، عرض الدكتور معين حمزة، الأمين العام للمجلس الوطني للبحوث العلمية، بعض أسئلة التقرير والاستنتاجات التي خلص إليها، ومنها أن تشتت سياسات العلوم والتكنولوجيا بين العديد من الوزارات والمؤسسات أدى إلى هدر كاسح في الجهود والموارد، كما أن تطوير قدرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار يرتبط بمصداقية أنشطتها ونزاهة الباحثين والتزامهم المبادئ الأخلاقية للبحوث وتطبيقاتها، ولفت إلى أن التكامل العلمي العربي لم يعد ممكناً أن ينتظر تحقيق التنسيق والتكامل السياسي، فالتحديات متشابهة ولم ولن نتمكن من حلها منفردين مهما تعاضمت أعداد العاملين فيها.

وخلص التقرير إلى أن الحريات الأكاديمية والفكرية ليست مناهضة للأنظمة، بل ضمانة لفعالية الجهود الأكاديمية وجدواها المجتمعي، مشدداً على أن اللغة العربية هي أحد أهداف أجندة التنمية المستدامة، وتعزيز الثقافة العلمية لا يمكن أن يحدث إلا باللغة الأم، مشيراً إلى أن مؤشرات المرأة العربية في العلوم، هي حالياً مؤشرات كمية لا تدل على كفاءة وتميز المرأة العربية في العلوم، وهذا التقييم لا يمكن بلوغه إلا باعتماد مؤشرات نوعية.

فيما شدد الدكتور معتز خورشيد، وزير التعليم العالي والبحث العلمي المصري الأسبق، على أهمية انتقال الدول العربية إلى مجتمع واقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاه الاجتماعي، مؤكداً أن

الدول التي حققت مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي، ارتكزت أساساً على إحداث طفرة نوعية في مجالات التعليم والبحث والتطوير والابتكار والتنمية التكنولوجية، موضحاً أن البنية التحتية العلمية والتكنولوجية وهيكلها المؤسسية والتنظيمية هي عنصر بالغ الأهمية في مجال إنتاج البحث والتطوير في العصر المعرفي في الألفية الثالثة.

ونوهت الدكتورة فاديا كيوان، المديرية العامة لمنظمة المرأة العربية، بأهمية التقرير العربي الـ10 للتنمية الثقافية، الذي أدخل المرأة العربية والتكنولوجيا ضمن محاوره، ولفتت إلى أن الدول العربية حققت تقدماً ملموساً لجهة خيارات الطالبات اللواتي يتجهن نحو الاختصاصات العلمية والتكنولوجية أكثر من قبل، موضحة: "لكن ذلك لم يترافق مع تبدل في الذهنيات"، فهناك ثمة معوقات ثقافية تعود في الغالب إلى هيمنة النظرة التقليدية لأدوار كلا الجنسين.

وتحدثت الدكتورة غيث فريز، مدير مكتب "يونسكو" الإقليمي للعلوم في الدول العربية ومكتب الكتلة لمصر والسودان وليبيا، عن دور الابتكار في إيجاد الحلول للمشكلات القائمة، وارتباطه بتطوير المعارف، وارتكازه على الثروة الإنسانية والشبابية، والثورة المعرفية العالمية، والثروة المالية.

وربط السفير الدكتور وليد عبدالناصر، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، موضوع الابتكار بالتقرير السنوي الذي تصدره المنظمة العالمية للملكية الفكرية منذ 11 عاماً تحت عنوان "المؤشر العالمي للابتكار"، والذي أصبح أحد التقارير الرئيسية في المنطقة.

ولفت إلى أن المنظمة ومن خلال مكتبها الإقليمي للدول العربية التابع لقطاع التنمية تعاونت مع العديد من البلدان العربية لبلورة استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية والابتكار، وتبني وتنفيذ استراتيجيات وطنية في هذا المجال.

وركزت الدكتورة مها بخيت زكي، مديرة إدارة الملكية الفكرية والتنافسية في جامعة الدول العربية، على دور المرأة العربية في إنتاج المعارف العلمية، لافتة إلى التحديات التي تواجه المرأة العربية في هذا المجال، وأهمها إزالة الفجوة بين الجنسين، ووضع سياسات لتشجيع النساء في مجال البحث العلمي.

وأوضحت أنه ووفقاً لإحصائيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية فإن عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من النساء زادت بنسبة 7% خلال السنوات الـ10 الأخيرة، داعية إلى إجراء إحصاءات جامعية للواتي أسهمن في نشر أبحاث علمية.

وختم الدكتور محمد الشناوي، مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للعلاقات الدولية، بالحديث عن المردود التنموي لمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الصعيد الدولي، ودور الابتكار في حدوث تغيرات عميقة في أوجه النشاط البشري.

Arab Region Reviews Progress on Cairo Declaration, Links to 2030 Agenda (IISD)

13 November 2018

2 November 2018: Participants at the Arab Regional Conference on Population and Development focused on achievements and challenges as part of a five-year review of the 2013 Cairo Declaration as well as synergies with the 2030 Agenda. The Conference established the Arab Council for Population and Development to implement the Cairo Declaration and the results of regional reviews.

The UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), the UN Population Fund Arab States Regional Office (UNFPA-ASRO), and the League of Arab States (LAS) organized the Arab Regional Conference on Population and Development, as co-leaders of the mandated review process. The Conference convened from 30 October to 1 November 2018 at ESCWA headquarters in Beirut, Lebanon. Findings will be consolidated in a regional review report, and will feed into the global 25-year review of International Conference on Population Development (ICPD), also marked in 2018.

In 2013, the Arab region's 20-year review of the ICPD resulted in the adoption of the Cairo Declaration. The Declaration renews the commitment of Arab countries to the ICPD Programme of Action as an unfinished agenda on population and development. The Declaration identifies several priority areas for the region, including environmental sustainability, gender equality and women's empowerment, international migration, internal displacement and large refugee movements and youth, sexual and reproductive health.

Participants noted decreases in maternal deaths in Lebanon, Morocco and Oman.

At the Conference in Beirut, participants discussed a draft regional report on implementation of the Cairo Declaration in the Arab world. Participants recognized progress on access to sexual and reproductive health services and reproductive rights in the region, and observed that maternal deaths have fallen in Lebanon, Morocco and Oman since 2013. Discussions showcased further progress on: Palestine’s ratification of the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW); and healthcare providers’ commitment to continue to provide reproductive services to women and girls in Libya, Syria and Yemen, despite conflicts. Participants also discussed opportunities to enhance and mobilize means of implementation (MOI) and follow-up mechanisms to ensure that the next ICPD review can indicate tangible progress.

A session on synergies and interlinkages between the Cairo Declaration and the 2030 Agenda focused on the nexus of population and sustainable development, underscoring how population dynamics affect the prospects of sustainable development. UNFPA Executive Director Natalia Kanem said the Cairo Declaration reaffirms a human-rights based sustainable development agenda, and the ICDP Programme of Action is central to achieving the SDGs. UNFPA-ASRO director Luay Shabaneh underscored the importance of regular reviews of the Cairo Declaration to ensure that the 2030 Agenda in the Arab region is people-centered, “especially in view of the population shifts, movements and changes” over the past few years. Shabaneh stressed the 2030 Agenda as the most comprehensive vision for ensuring that population policies rest on human rights, including the rights of people to make decisions about their own lives, especially on reproductive issues.

The Conference established the Arab Council for Population and Development, which will serve as an Arab umbrella to implement the Cairo Declaration and the results of regional reviews. Haifa Abu Ghazaleh, LAS, said the Arab League Council will set appropriate principles and strategies for the work of national population committees and “institutionalize their action at the regional level to facilitate coordination between the 2030 Agenda for Sustainable Development and

the population agenda in the Arab region.” The Council is also working to establish regional population policies and track progress using a life cycle approach that includes all stages of life.

ESCWA Acting Executive Secretary Mounir Tabet noted that discussions on these issues will continue at forthcoming global forums, including the 2019 Arab Economic and Social Development summit. The Conference discussion and findings will be consolidated into a regional review report, as a contribution to the 25-year ICPD review. The report will also contribute to the 52nd Session of the UN Commission on Population and Development, the outcome of which will feed into to the July 2019 session of the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF). [UNESCWA Press Release on Conference Closure] [UNESCWA Press Release on Conference Opening] [UNESCWA News Story on Conference Overview] [Conference Website]

منتدى عربي: المنطقة تحتاج أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الشعب أونلاين)

2018:11:09

بيروت 8 نوفمبر 2018 / أظهر التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) في مؤتمره الـ 11 الذي بدأ اليوم (الخميس) في بيروت أن المنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقدر التقرير الخاص بـ "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، الفجوة التمويلية السنوية للاستثمار في التنمية بأكثر من 100 مليار دولار.

وقال إن خسائر النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011 بلغت نحو 900 مليار دولار، مما سيعيق تنفيذ أهداف التنمية لتدخلها مع متطلبات إعادة الإعمار.

كما أظهر التقرير أن الفساد تسبب بخسارة تقدر بـ 100 مليار دولار سنويا.

ولفت إلى انحسار مصادر التمويل العامة والخاصة في المنطقة العربية، مشيراً إلى أنه مقابل كل دولار يدخل من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتم إعادة استثمار نحو 1.8 دولار فعلياً في الخارج من خلال تحويل الأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب.

وأشار إلى مفارقة أن تكون المنطقة العربية مقرضة للبنوك الأجنبية، إذ أن ودائع العملاء العرب لدى البنوك الدولية الرئيسية أعلى باستمرار من القروض المقابلة للعملاء العرب من هذه البنوك.

ودعا التقرير إلى العمل على عكس اتجاه الاستثمارات إلى المنطقة العربية من خلال إصلاح السياسات المالية والنظام الضريبي ومكافحة الفساد وإعطاء حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار واستخدام الموارد بكفاءة.

وبدأت اليوم فعاليات المؤتمر الـ 11 للمنتدى برعاية رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري.

وقال ممثل الحريري رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة في كلمة في الافتتاح إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 يتطلب اعتماد إصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لاستنهاض دور القطاع الخاص ورفع مستويات الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد.

وأكد ضرورة تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية وتقديم الحوافز لتعزيز الانتاجية وتنوع مصادر الدخل وتطوير الأنظمة الضريبية.

ودعا القطاع المصرفي العربي إلى اعتماد أساليب جديدة ومبتكرة للمساهمة في تأمين التمويل المطلوب للتنمية المستدامة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية تقديم "جائزة العمر البيئية" إلى مدير عام صندوق (أوبك) للتنمية الدولية (أوفيد) سليمان الحريش، الذي تولى قيادة الصندوق خلال الفترة من 2003 إلى 2018 تقديراً لعمله على إدخال البيئة والتنمية المستدامة في صلب اهتمام "أوبك".

ويناقد المنتدى على مدى يومين تحديات وفرص تمويل أهداف التنمية المستدامة ودور الصناديق وبنوك التنمية في التمويل، إضافة إلى قضايا تمويل التنمية من خلال مكافحة الفساد، وتمويل الطاقة المستدامة ومساهمة قطاع الأعمال في التمويل، إلى جانب تمويل مبادرات الاقتصاد الأخضر.

ويشارك في المنتدى ممثلو حكومات عربية ورؤساء منظمات معنية بالبيئة، وصناديق تنمية إقليمية وعالمية، بينها البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب 50 طالبا من الجامعات العربية.

Climate Change: Confab Emphasises Necessity of Effective, Efficient Adaptation Strategies ([This Day](#))

November 13, 2018

Participants at an International Conference on Adaptation Metrics and Techniques to Climate Change, for water, agriculture and resilient cities, have emphasised the importance and the necessity to implement effective and efficient adaptation strategies and actions using appropriate techniques and metrics resulting from research and scientific development.

A statement by the organisers said the conference, which held on October 26 and 27, 2018 in Benguerir, Morocco, was organised by the Mohammed VI Polytechnic University in collaboration with the Climate Change Competence Center of Morocco (4C Morocco), the United Nations Economic and Social Commission for South-West Asia (UN ESCWA), the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), the German Agency for International Cooperation (GIZ) and the French Institute for Research for Development (IRD). “For two days, it brought together experts, economists, academics, representatives of international organisations, think tanks, actors in the water and agricultural sectors, as well as representatives of local and regional authorities, civil society and the media.”

In all, the conference brought together 230 participants, including several IPCC members and senior authors, experts and scientists, representing more than 44 countries (from Africa, America, Asia and Europe). Representatives of GIZ, ESCWA, KFW, FAO, Perspectives Climate Group, and Overseas Development Institute, Higher Ground Foundation, SITEPA, Epsilon Innovation Group, EESC and other institutions also brought their contribution to the conference.

According to the statement, the conference began with an awareness-raising and analysis event, particularly in terms of adaptation, the results of the recent IPCC special report on the 1.5 °C warming released in early October. This report was elaborated as part of the decision to adopt the Paris Agreement; the IPCC was invited to produce it in 2018.

Three important sessions then followed to report on knowledge and needs for developments and research related to techniques, monitoring tools and metrics for water adaptation, agriculture and resilient cities.

IPCC Chair Hoesung Lee emphasised Morocco's laudable efforts, as well as their results which are likely to encourage and motivate several member states to follow the same path. IPCC Secretary-General Abdalah Mokssit reminded the IPCC's reporting process and the rigor of the methodology adopted to ensure, as usual, their internationally-recognised quality and pertinence.

The statement said at the opening ceremony, Mr. Hicham El Habti, Executive Vice-President of the University, announced the creation of the International Institute for Water Research, whose establishment was entrusted to Professor Driss OUAZAR, an eminent international expert in the field of modeling and simulation of water resources, former Provost at the University and president of the organising committee of the International Conference.

Rising from the conference, participants stressed: "The importance and need for improved knowledge of appropriate monitoring tools and adaptation metrics; the urgent need for improvement and mastery of appropriate techniques for adaptation to water, agriculture and resilient cities, mainly in Africa and the Arab region; the need for research development in adaptation techniques and metrics in Africa and the Arab region; the importance of international cooperation.

The establishment of an African and Arab network focused on metrics and adaptation techniques for the extension of the Cluster Metrics and Adaptation Techniques Water, Agriculture and Resilient Cities, hosted at UM6P (<https://www.adaptation.um6p.ma>).”

المنطقة العربية تحتاج أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العرب اليوم)

أظهر التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) في مؤتمره الـ 11 الذي بدأ اليوم (الخميس) في بيروت أن المنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقدر التقرير الخاص بـ “تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية”، الفجوة التمويلية السنوية للاستثمار في التنمية بأكثر من 100 مليار دولار.

وقال إن خسائر النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011 بلغت نحو 900 مليار دولار، مما سيعيق تنفيذ أهداف التنمية لتداخلها مع متطلبات إعادة الإعمار.

كما أظهر التقرير أن الفساد تسبب بخسارة تقدر بـ 100 مليار دولار سنويا.

ولفت إلى انحسار مصادر التمويل العامة والخاصة في المنطقة العربية، مشيراً إلى أنه مقابل كل دولار يدخل من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يتم إعادة استثمار نحو 1.8 دولار فعلياً في الخارج من خلال تحويل الأرباح التي يحققها المستثمرون الأجانب.

وأشار إلى مفارقة أن تكون المنطقة العربية مقرضة للبنوك الأجنبية، إذ أن ودائع العملاء العرب لدى البنوك الدولية الرئيسية أعلى باستمرار من القروض المقابلة للعملاء العرب من هذه البنوك.

ودعا التقرير إلى العمل على عكس اتجاه الاستثمارات إلى المنطقة العربية من خلال إصلاح السياسات المالية والنظام الضريبي ومكافحة الفساد وإعطاء حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار واستخدام الموارد بكفاءة.

وبدأت اليوم فعاليات المؤتمر الـ 11 للمنتدى برعاية رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري.

وقال ممثل الحريري رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة في كلمة في الافتتاح إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 يتطلب اعتماد إصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لاستنهاض دور القطاع الخاص ورفع مستويات الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد.

وأكد ضرورة تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية وتقديم الحوافز لتعزيز الانتاجية وتنويع مصادر الدخل وتطوير الأنظمة الضريبية.

ودعا القطاع المصرفي العربي إلى اعتماد أساليب جديدة ومبتكرة للمساهمة في تأمين التمويل المطلوب للتنمية المستدامة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية تقديم “جائزة العمر البيئية” إلى مدير عام صندوق (أوبك) للتنمية الدولية (أوفيد) سليمان الحريش، الذي تولى قيادة الصندوق خلال الفترة من 2003 إلى 2018 تقديراً لعمله على إدخال البيئة والتنمية المستدامة في صلب اهتمام “أوبك”.

ويناقش المنتدى على مدى يومين تحديات وفرص تمويل أهداف التنمية المستدامة ودور الصناديق وبنوك التنمية في التمويل، إضافة إلى قضايا تمويل التنمية من خلال مكافحة الفساد، وتمويل الطاقة المستدامة ومساهمة قطاع الأعمال في التمويل، إلى جانب تمويل مبادرات الاقتصاد الأخضر.

ويشارك في المنتدى ممثلو حكومات عربية ورؤساء منظمات معنية بالبيئة، وصناديق تنمية إقليمية وعالمية، بينها البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (اسكوا) ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، إلى جانب 50 طالبا من الجامعات العربية.

من الأنباط إلى أردن اليوم: الحضارة في قلب القسوة (عمون)

2018-11-10

عمون- رفض الأردنيون الأنباط الاستسلام لإملاءات الطبيعة القاسية، وهو ما يعبر عنه البناء الحصين لعاصمتهم التي عرفت هندسة الحصاد المائي والمنشآت التي حفزت استقرار أسس لحالة من التمدن وخفضت التكلفة البشرية والمادية في مواجهة الغزو الأجنبي والسيول العارمة على حد سواء.

البتراء التي صاغت الوجدان الأردني، استفزتها الجغرافيا لتعرف قبل ألفي عام، مسالك تصريف مياه السيول، على ما يؤكد خبراء رأوا أن في مقدور الأردن اليوم، محاكاة مدينة الحجر في تطويع الطبيعة وتسخيرها في ابتكار حلول تحد من خطر تقلبات المناخ.

في خضم الحديث عن السيناريوهات القاسية التي تتوقعها أوساط علمية عالمية، حول تغير المناخ في الأردن وعموم المنطقة العربية، يؤكد الخبراء أهمية التخطيط العلمي في مواجهة آثار التغير المناخي، الذي تقول الدراسات العالمية إنه قد يفضي إلى ارتفاع درجات الحرارة، بحلول العام 2050، بمعدل 1.5 - 2.5 درجة مئوية.

الخبير والمفكر البيئي الدكتور أيوب أبو دية، يؤكد أهمية تنمية ثقافة الاعتماد على وسائل جديدة لمواجهة التغير المناخي، وهو الأمر الذي أتقنه الأنباط ببراعة قبل ألفي عام.

أبو دية صاحب كتاب "نهاية العالم على مذبح التغير المناخي"، يوضح أن مساهمة الأردن في الغازات الدفيئة لا تغطي سوى 0.1 %، في وقت أظهرت فيه دراسة للبنك الدولي العام 2006 أن المملكة "تخسر 2.2 - 2.3 % من الدخل القومي بسبب التدهور البيئي."

أستاذ كلية السياحة والفندقة في الجامعة الأردنية الدكتور إبراهيم بظاظو، رأى أنه لا بد من استحداث بوابات في مدينة البتراء وإعادة ترميم الخزانات التي تضبط المياه في الأودية وإعادة ترميم القنوات الفخارية المنتشرة على طول امتداد المدينة، والتي كان يستخدمها الأنباط في ضبط فيضانات الأودية، وكذلك لا بد من إعادة ترميم السدود النبطية القديمة التي تم بناؤها قبل ألفي عام من أجل ضبط حركة المياه في المنطقة.

وأضاف أن من الضروري إيجاد المسارات السياحية البديلة، داخل المدينة الأثرية وتكون بعيدة عن امتدادات الأودية المائية، وتؤدي إلى ضبط الطاقة الاستيعابية داخل المدينة الأثرية، وهذا ما ورد من توصيات إدارة مدينة البتراء الأثرية من قبل منظمة اليونسكو للتراث العالمي، وذلك بهدف الحفاظ على الأدرج النبطية والمعالم والنقوش الموجودة داخل المدينة، إضافة إلى الحفاظ على التكوينات الصخرية الطبيعية ذات الجمالية العالية لتنوع ألوانها الناجم عن تنوع المعادن المكونة لها.

ودعا إلى أن تكون المسارات السياحية البديلة ضمن عدد من المسارات وهي، مسار وادي فرسه، ومسار المدرس، ومسار الطيبة، ومسار الراجف، ومسار أم صيحون، ومسار السيق المعتم.

وتعرضت مدينة البتراء في العام 1966 إلى فيضان مدمر أدى إلى وفاة 20 سائحا في المنطقة، مما يشير إلى أن المنطقة تتميز بأمطار إعصارية في الفترة الانتقالية بين تغير المواسم المناخية وذلك في فترتي الخريف والربيع.

حيث تسقط الأمطار بكميات كبيرة ضمن فترات زمنية قصيرة فلا تستطيع التربة امتصاص هذه الكميات المائية وتسربها بالتالي إلى باطن الأرض، وهو ما يؤدي إلى جريان سطحي سريع ومباغت، وبما يسمى بالفيضانات الوضوية وقد تأثرت خلال العقود الثلاثة الماضية هذه المدينة الأثرية، وأدى إلى ضياع الكثير من المعالم والنقوش بفعل هذه الفيضانات، وبسبب التعرية المائية التي لم تستطع الإدارات المتعاقبة للبتراء من وضع حد لهذه العوامل الطبيعية من التأثير على الواجهات النبطية المحفورة على الصخور الرسوبية التي تتكون منها المدينة الأثرية.

وأشار إلى عزوف الكثير من المؤسسات الدولية من المجيء إلى المدينة الأثرية لغايات الترميم، وذلك بسبب ضعف الإدارات المحلية من دعوة هذه البعثات من القدوم إلى البتراء، يذكر أن هناك عددا كبيرا من الكتب السابقة في القرن التاسع عشر، والتي تشير إلى الكثير من المعالم الأثرية من خلال تصويرها لمدينة البتراء ووضعها على أغلفة عدد من الكتب العالمية وعدد من المخطوطات الدولية التي أرخت المدينة.

وقال إن هذه المعالم لم تعد موجودة في الوقت الراهن بسبب الكثير من العوامل الطبيعية والبشرية وبسبب التعرية والتجوية والتذرية والأمطار والفيضانات والتي شكلت تهديدات أصابت المدينة، إضافة إلى الاستخدام الخاطئ للمدينة إذ أن طاقاتها الاستيعابية للسياح حوالي ثلاثة آلاف سائح يوميا ومن الخطأ استقبال أكثر من ذلك العدد.

وأكد أنه على الرغم من محدودية قدرات دائرة الآثار ماليا وعلميا، إلا أنه يتوجب عليها البدء فورا بمخاطبة منظمة اليونسكو ومنظمة الإيسيسكو والمجلس العالمي للآثار والعديد من المنظمات المهتمة بالتراث الإنساني والجامعات، بهدف إعادة ترميم المدينة وبناء أنظمة إنذار مبكر تستند على وسائل تكنولوجيا حديثة متمثلة في نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات للاستشعار عن بعد وتوفير المراقبة المستمرة لحركة الصخور وزحف التربة وضبط فيضانات الأودية بصورة شمولية بهدف توفير إدارة مثلى للموقع.

وبين أهمية تلك المستشعرات لقدرتها على المراقبة الأمنية والتسجيل الصوتي، وبخاصة إذا ما ورد أية معلومات خاطئة وغير صحيحة في المعلومات التاريخية والمسردة إلى السياح.

وأشار إلى أن 20% من آثار البتراء مكتشف في حين أن 80% من هذه الآثار ما تزال غير مكتشفة من تحت الرمال، وعلى امتداد الجبال المحاذية لمنطقة الخزنة، وهي نفط الأردن الذي لاينضب.

أستاذ علوم المياه في الجامعة الأردنية الدكتور إلياس سلامة، يؤكد أن منطقة الشرق الأوسط وما يحدث فيها من عوامل طبيعية وتغيرات مناخية، هي ما يحدث مثلها مثل أي منطقة في العالم.

وأشار إلى أنه ومنذ العقود الخمس الماضية حدثت تغيرات مناخية، وقد تأثر بها الأردن وأدى إلى نقص كمية هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، ووجود أمطار عاصفية شديدة وقصيرة مثلما حدث في الجنوب ومنطقة مادبا وماعين.

وأشار إلى أن الجسور والعبارات والإنشاءات المصممة قبل خمسين عاما لظروف معينة، ولا بد من إعادة النظر فيها نتيجة لتغير الظروف والعوامل والتغيرات المناخية، مبينا أن الفيضانات التي شهدتها المملكة، نتيجة عدم تحمل البنية التحتية في عدد من مواقعها لهذه الفيضانات التي حصلت، والتي هي مهينة لظروف مناخية مختلفة عن وقتنا الحاضر.

وأوضح أن التوسع العمراني في المدن والقرى وزيادة تصميم الشوارع، أدى إلى زيادة كمية المياه السطحية أكثر، ذلك أن الأبنية لا تمتص المياه بعكس المناطق الزراعية، إذ تمتصها التربة.

وأضاف "نحن لانقدر أن نتصدى لاحتماليات العوامل الطبيعية، كالزلازل مثلا بقوة ستة أو سبعة ريختر، أو التنبوء بوجود أمطار غزيرة بعد مائة عام، إذ أن تصميم المنشآت وفقا لهذه الاحتمالات ستضاعف التكلفة.

وتلقت دراسات مناخية عالمية، إلى أن التنبؤات بحدوث "ظواهر جوية متطرفة" مثل موجات الحر والفيضانات، فضلا عن "إمكانية كبيرة جدا لتكرار حالات موجات الحر الشديدة مستقبلا، دون ظهور أية نتائج مسنودة علميا حول تكرار حالات الفيضانات، لأن الأعوام التي حدثت فيها مؤخرا قليلة، ولا يمكن القياس عليها في المستقبل" إلا بالمزيد من المعلومات والبيانات.

وحسب هذه الدراسات "لا يقتصر تأثير التغير المناخي على المياه فقط، بل سيمتد إلى "تهديد" التنوع الحيوي، نتيجة لشح وتناقص المياه لأنواع الحويوية وتدهور التربة، وتكرار فترات الجفاف التي تفوق احتمال النباتات، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة ما يؤثر سلبا على الغطاء النباتي ويدفع بالأنواع الحويوية إلى الانتقال إلى أماكن أقل حرارة وأكثر برودة."

ويعتبر التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ الأولوية الأولى للدول النامية، لذلك كان لا بد من تفعيل لجنة التكيف وبلورة هيكلتها وتوفير التمويل اللازم لأداء دورها بفاعلية، وضرورة مساعدة الدول النامية على تنويع اقتصادياتها لتقوية قدرتها على التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ.

وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية الاقتصادية لغربي آسيا "إسكوا"، خسائر الأردن من التغير المناخي بـ30 مليون دينار في 30 عاما . (بترا- سليمان قبيلات وبشرى نيروخ)

Une conférence internationale recommande la mise en place de stratégies et actions efficaces d'adaptation au changement climatique ([Abidjan](#))

lundi 12 novembre 2018

Abidjan - La conférence internationale sur les métriques et les techniques d'adaptation aux changements climatiques pour l'eau, l'agriculture et les villes résilientes, tenue les 26 et 27 octobre à Benguerir (Maroc), a souligné l'importance et la nécessité de la mise en place de stratégies et actions d'adaptation au changement climatique efficaces et efficientes à travers l'usage de techniques et métriques appropriées, résultats des recherches et développements scientifiques, selon un communiqué du groupe OCP transmis à l'AIP.

La conférence a débuté par un événement de sensibilisation et d'analyse, sous l'angle de l'adaptation notamment, des résultats du récent rapport spécial du groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat (GIEC), à savoir le réchauffement de 1.5°C publié début octobre. Ce rapport a été élaboré dans le cadre de la décision d'adoption de l'Accord de Paris.

Trois importantes sessions se sont ensuite enchaînées pour faire état des connaissances et besoins en développement et recherches relatives aux techniques, outils de suivi et métriques de l'adaptation en eau, agriculture et villes résilientes.

A l'issue des travaux, il a été relevé le besoin urgent en adaptation en Afrique et en région Arabe même avec un réchauffement de 1.5°C, l'importance et le besoin d'amélioration des connaissances en matière d'outils de suivi et des métriques d'adaptation appropriées, le besoin pressant en matière d'amélioration et de maîtrise des techniques appropriées pour l'adaptation en eau, agriculture et ville résilientes, notamment en Afrique et région Arabe.

De même le besoin du développement de la recherche en matière de techniques et métriques de l'adaptation en Afrique et région Arabe, l'importance de la coopération internationale, la mise en place d'un réseau africain et arabe focalisé sur les métriques et techniques de l'adaptation pour l'extension du cluster métriques et techniques d'adaptation eau, agriculture et cités résilientes.

La conférence a regroupé 230 participants dont plusieurs membres et auteurs principaux du GIEC, experts et scientifiques, représentant plus de 44 pays (venus d'Afrique, d'Amérique, d'Asie et d'Europe). Des Représentants de la GIZ, ESCWA, KFW, FAO, Perspectives Climate Group, et Overseas Development Institute, Higher Ground Fondation, SITEPA, Epsilon Innovation Group, CESE et d'autres institutions ont également animé la conférence.

AFED's 11th Annual Conference in Beirut ([Zawya](#))

13 NOVEMBER, 2018

11th conference on Thursday November 8 at Le Bristol Hotel in Beirut.

Beirut - The Arab Forum for Environment and Development (AFED) launched its annual report, Financing Sustainable Development in Arab Countries, during its 11th conference on Thursday November 8 at Le Bristol Hotel in Beirut. AFED's most recent report takes note of the Arab region's immense funding gap towards achieving the Sustainable Development Goals and highlights the detrimental effects of long-lasting war and conflict on sustainable development and the region's economy.

The conference hosted 400 delegates from 40 countries representing governments, regional and international organizations and the private sector. Those present included the World Bank, ESCWA, FAO, the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), the European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), the Islamic Development Bank and Kuwait Fund, among others.

AFED report notes that the Arab region needs more than USD 230 billion a year to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs). The annual funding gap is estimated at more than USD 100 billion. The report also highlights the losses in economic activity due to the region's wars and conflicts since 2011, which have amounted to about USD 900 billion. The price tag for achieving sustainable development will likely increase as money will also need to be reserved for reconstruction efforts in war-torn countries.

ADVERTISEMENT

The report points out the decline of public and private sources of funding in the Arab region. For every dollar entered through foreign direct investment inflows, about USD 1.8 is reinvested abroad, either through direct investment inflows or through the diversion of profits generated by foreign investors. At the same time, the region remains a lender to foreign banks based abroad, with deposits of Arab customers at major international banks consistently higher than loans given to Arab customers from these banks. AFED report calls for reversing this investment into the Arab region, which requires reforming fiscal policies, combating corruption and providing the incentives and facilities to encourage investment and efficient use of resources.

The opening ceremony was addressed by former Lebanese Prime Minister Fuad Siniora, who stressed the need for fiscal reforms and enabling policies to open the way for a green economy in the Arab region.

Taoufik Rajhi, Tunisia's Minister in charge of large-scale reforms pointed out that the new constitution emphasizes the right to a healthy environment. Implementing SDGs had necessitated the development of the Financing Strategy for Sustainable Development in Tunisia, through environmental funds, such as the Pollution Control Fund and the Energy Transfer Fund, public-private partnerships and international financial cooperation.

The conference was inaugurated with a welcome speech by Dr. Adnan Badran, Chairman of AFED Board of Trustees and former Jordanian Prime Minister. He said that “Arab governments are required to efficiently manage human, financial and natural resources, eliminate corruption and establish public-private partnership to achieve sustainable development.”

Najib Saab, AFED’s Secretary General, presented the new report, explaining that “while the previous ten AFED reports identified the status of the Arab environment

and proposed solutions, now is the time for implementation, and this requires finding adequate funding sources.”

The AFED Environmental Lifetime Achievement Award was presented to Suleiman Al-Herbish, who ended his 15-year term as Director General of the OPEC Fund for International Development (OFID) just days before the conference.

SESSIONS: DEVELOPMENT FUNDS, PRIVATE SECTOR AND CORRUPTION

Four sessions took place during the first day of the conference, in which the results of the AFED report were presented and the main recommendations discussed.

Representatives of various Arab and international development funds discussed ways of collaborating to mobilize additional resources to achieve the Sustainable Development Goals. A session was devoted to financing sustainable energy, calling for the adoption of new instruments such as green bonds and Sharia-compliant sukus, and stressing the importance of attracting private sector investment to renewable energy. Business representatives spoke of the trade opportunities offered by the transition to sustainable development, provided that incentives, legislation and appropriate laws are put in place.

The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) held a special session in which it presented a report entitled Investing in Climate, Investing in Growth. It highlighted the positive impact of controlling climate change on advancing sustainable development.

The conference continued on Friday, with sessions on linking financial systems to the Sustainable Development Goals and financing development by fighting corruption. A group of young entrepreneurs presented the strategies they adopt to fund their projects. Another session was held with 50 Arab students from AFED's Future Environment Leaders Forum (FELF).

At the end of the second day AFED Secretary General Najib Saab cited draft recommendations of the conference, recognizing that the commitment to the Paris Agreement and achieving the Sustainable Development Goals entail huge investments, which in turn require innovative financing mechanisms. As governments alone cannot meet all these needs, the conference called upon aid organizations, development funds, corporations and the banking sector to contribute.

Participants also stressed the need to put in place the necessary laws and legislations to attract aid and investments, and stop waste and corruption. They called for the adjustment of price support systems for the efficient management of natural resources, particularly energy and water, and the development of tax systems to enhance sources of income while ensuring fair distribution of wealth.

The conference recommended the development of feasible integrated strategies and plans, with clear and sequenced priorities for sustainable development goals at the local level, in accordance with a specific implementation schedule, supported by well-prepared feasibility studies. This must be accompanied by the adoption of an appropriate legislative and regulatory framework that will ensure donor confidence.

The conference recommendations will be disseminated to Arab governments and to regional and international agencies.

13-11-2018

وقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، اليوم الثلاثاء، مذكرة تفاهم للتعاون المشترك، في المقر الرئيسي للجهاز في مدينة رام الله. ووقع المذكرة معالي د. علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، ومعالي أ. د. مروان عورتاني، رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا.

وقالت عوض، أن مذكرة التفاهم هذه تأتي في سياق تعزيز التعاون المشترك وتطوير العمل في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيف هذه البيانات لخدمة الأهداف والغايات الوطنية، باعتبار أن المؤسسة الإحصائية تعمل على إنتاج الرقم الإحصائي الرسمي في فلسطين، ويتوفر لديها العديد من الإحصاءات المنشورة والبيانات الخام المؤهلة للاستخدام العام، وتعمل على نشر وتعميم هذه البيانات وتعظيم الاستفادة منها في مجال التخطيط والبحوث والدراسات العلمية والأكاديمية. وأضافت عوض أن الجهاز المركزي لديه الرغبة والاستعداد للتعاون مع أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا في مجال تعظيم الاستفادة من البيانات الإحصائية في مجالات البحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وأشاد عورتاني بتوقيع مذكرة التفاهم، والتي تؤسس لشراكة استراتيجية مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تهدف إلى تطوير ومأسسة واستدامة المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والذي من شأنه أن يوفر البيانات والمؤشرات الإحصائية والدراسات المسحية الدورية لمختلف جوانب العلوم والتكنولوجيا والابتكار، في مختلف القطاعات الأكاديمية والإنتاجية والحكومية، بالإستناد إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال، وبالتعاون الوثيق مع كافة الأطراف ذات العلاقة. مؤكداً على أهمية أن تشكل تلك المؤشرات مدخلات حيوية لوضع الخطط وبلورة السياسات وتحديد الأولويات ورصد الاتجاهات وتقييم الأداء. ونوه عورتاني بأن جعل تلك المؤشرات جزءاً لا يتجزأ من الإحصاءات الحكومية يشكل خطوة هامة نحو إبراز مكانة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأكد على الدور الهام للأكاديمية في تعزيز قدرات دولة فلسطين في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوظيفها نحو بناء إقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة بما فيها بناء القدرات ودعم صياغة الخطط والسياسات وترشيد أدوار مكونات منظومة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بينها والاستفادة من الطاقات العلمية الهائلة لعلماء وخبراء فلسطين في الشتات في بناء وطنهم الأم. ورحب عورتاني بانضمام شركاء آخرين الى هذه الاتفاقية وهذا المسعى الرحب من التعاون والشراكة. وأختتم بالقول بأن اهتمام الأكاديمية بمرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار يعود إلى عدة سنوات حيث عملت الأكاديمية مع "الاسكوا" و"اليونسكو" على استحداث مرصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار في صيغته التجريبيه الأولى.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تطوير الإطار النظري والمنهجية العلمية للرصد الدوري للمؤشرات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار طبقاً للممارسات الدولية المعيارية في هذا المجال، وبالتعاون مع المؤسسات الفلسطينية الشريكة والهيئات الدولية ذات الاختصاص، وإجراء المسوحات والدراسات المسحية الدورية المناسبة في القطاعات المستهدفة وبما يستجيب للحاجات الوطنية في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر نتائج المسوحات والتقارير الإحصائية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي والابتكار، وإصدار نشرات دورية حول وضعية وحالة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. وكذلك تحليل البيانات وتسهيل استخدامها من قبل الأطراف ذات العلاقة والاستناد إليها كمدخلات لترشيح وتسويق السياسات، بالإضافة إلى تطوير قواعد بيانات حول الكفاءات والخبرات الفلسطينية في الوطن والشتات، وتيسير الاستخدام المتبادل للمصادر المعرفية مثل البيانات والمرافق والتقنيات والنظم، مع الالتزام بالحفاظ على الخصوصية والسرية في الحالات الموجبة لذلك، إضافة إلى الالتزام المشترك نحو مأسسة واستدامة مجالات التعاون الواردة أعلاه من خلال إنشاء المرصد الوطني للعلوم والتكنولوجيا والابتكار كأحد أشكال التعاون المستدام بين الفريقين، والعمل على إنشاء جمعية علمية في مجال "Science Data"، وذلك بالتعاون مع جهات الاختصاص في الوطن والخارج.

2018/11/07

عقد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، قبل ظهر اليوم في قصر بعبدا، سلسلة لقاءات، تنوعت بين متابعة التطورات السياسية المرتقبة بتشكيل الحكومة الجديدة، والاهتمام بالثروة المائية والحاجات الانمائية لعدد من المناطق اللبنانية، اضافة الى واقع الاعلام المرئي والمسموع في لبنان.

وعرض الرئيس عون الثروة المائية في لبنان، في حضور وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الاعمال سيزار ابي خليل، مع رئيس اكااديمية المياه في فرنسا الوزير السابق بريس لالوند، والامين العام الدائم لأكاديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا البروفسور بيار جيني، والمدير العام للموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير ومديرة قسم التنمية المستدامة والانتاجية في "الاسكوا" الدكتورة رلى مجدلاني.

وقد عرض السيد لولاند للتعاون القائم بين لبنان واكاديمية المياه في فرنسا وسبل تطويره، فيما وجه البروفسور جيني دعوة للرئيس عون لالقاء محاضرة في اكااديمية علوم ما وراء البحار في فرنسا.

ورحب الرئيس عون بالوفد، مركزا على "اهمية الثروة المائية في لبنان والمقدرة بحوالي 8 مليارات متر مكعب"، والحرص الذي ابداه "للمحافظة عليها من خلال انشاء سلسلة سدود مائية سوف ينتهي العمل فيها تباعا خلال السنوات المقبلة."

كما ركز الرئيس عون على "الاهتمام الذي يوليه للشؤون البيئية، لا سيما الثروة الحرجية ورعايته مشروع تشجير لبنان."

وخلال اللقاء، قدم الدكتور قمير للرئيس عون كتابه الجديد "الهيدرودبلوماسية والترابط بين المياه والطاقة والغذاء" Hydrodiplomatie et Nexus: Eau, Energie, Alimentation الذي سيعلن عنه بعد ظهر اليوم في معرض الكتاب الفرانكفوني في مركز "البيال" الجديد في تحويلة فرن الشباك.

انمائيا، استقبل الرئيس عون عضو كتل "لبنان القوي" النائب الدكتور فريد البستاني مع وفد من ابناء بلدة دير القمر والجوار، ضم عددا من رؤساء البلديات والمخاتير.

والقى النائب البستاني كلمة، فقال: "جننا اليوم نحن ابناء دير القمر والشوف، لنعبر لفخامتكم عن مدى حبنا لكم وامتناننا العميق لما قدمتموه لمنطقتنا على المستوى السياسي، فأعطيتمونا قانونا انتخابيا عصريا اتاح لنا التمثيل الصحيح بعد عقود وعقود من الغياب عن مركز القرار السياسي. الا ان شوقنا بحاجة الى الكثير الكثير على المستوى الانمائي."

اضاف: "لقد سبق واعلنتم اكثر من مرة انكم تسعون لتطبيق الانماء المتوازن ليتساوى الناس في الحقوق والواجبات، فأنتم فعلا لا قولاً، الاب الراعي لجميع اللبنانيين. إن منطقة دير القمر والجوار بحاجة ماسة الى مستشفى يؤمن لها الرعاية الصحية بعد ان امنتم لها الرعاية السياسية، وهذا الامر يشكل اهمية قصوى لعودة الشوفيين وتجديرهم في ارضهم."

وتابع: "اكثر من 15 عاما مرت من العام 2003 الى العام 2018 ومستشفى دير القمر لم يبصر النور بعد، عهود وعهود من الحرمان مرت علينا واليوم وبعد السنوات العجاف، نأمل في عهدكم ان ننعم بسنوات الخير. إننا، ومع علمنا بالحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ومع تقديرنا لكل الجهود التي تبذلونها للبدء بحملة النهوض بوطننا لبنان، جننا نطلب منكم ان تتبنوا مسيرة اكمال وتجهيز مستشفى دير القمر الحكومي، لكي يتم تدشينه في عهدكم الميمون."

وطالب النائب البستاني باسم الوفد، ب"مساواة الشوف بمختلف المناطق اللبنانية، لا سيما وان تنفيذ هذا المستشفى يشكل فعل ايمان والمدماك الاول للعودة الكريمة لكل قرانا وبلداتنا."

ورد الرئيس عون مرحبا بالوفد، مؤكدا اهتمامه "بمطالب ابناء منطقة الشوف التي يوليها، كما سائر المناطق اللبنانية، عناية واهتماما، واعطى توجيهاته للجهات المختصة بالاسراع في انجاز المشاريع الانمائية والحياتية في الشوف، ولا سيما منها المستشفى الحكومي، خصوصا وان من حق ابناء المنطقة ان يتلقوا الرعاية الصحية اللازمة."

وفي قصر بعبدا، رئيس المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع عبد الهادي محفوظ الذي عرض مع الرئيس عون شؤوننا عامة وعمل المجلس، وواقع المؤسسات المرئية والمسموعة في لبنان.

واستقبل الرئيس عون، رئيس جمعية الطاقة الوطنية اللبنانية (LNE) Lebanese National Energy السيد فادي جريصاتي مع وفد من الجمعية، شكر رئيس الجمهورية على رعايته المؤتمر الذي تنظمه الجمعية تحت عنوان "Mind the Gap" والذي يتمحور حول دور المرأة اللبنانية وابرار اللواتي يتمتعن بقدرات ومهارات مختلفة. وسيعقد المؤتمر يوم السبت المقبل في قصر المؤتمرات في ضبيه.

وتم خلال اللقاء التداول في المواضيع التي تهتم المرأة اللبنانية والرعاية التي يوليها رئيس الجمهورية لحقوق المرأة والقوانين التي اقرت للمحافظة عليها، وتلك التي لا تزال قيد المتابعة بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية التي ترأسها السيدة كلودين عون روكز.

بيروت - PNN/اختتم المنتدى العربي للبيئة والتنمية مؤتمره السنوي الحادي عشر حول "تمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية"، الذي عقد يومي 8 و9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018 في فندق بريستول في بيروت. شارك في المؤتمر نحو 420 مندوباً و50 متحدثاً من 36 بلداً، يمثلون الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية ومراكز الأبحاث والمجتمع المدني والأكاديميين والطلاب.

وأعلن أمين عام المنتدى نجيب صعب توصيات المؤتمر، الذي أكد أن الالتزام باتفاقية باريس المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلبان استثمارات ضخمة، تحتاج بدورها إلى آليات تمويل مبتكرة. ونظراً إلى أن الحكومات وحدها لا تستطيع تلبية كل الاحتياجات، فإن منظمات العون وصناديق التنمية والشركات والقطاع المصرفي مدعوة بشكل متزايد إلى المساهمة. وشدد المؤتمر على ضرورة وضع القوانين والتشريعات الضرورية لاجتذاب المساعدات والاستثمارات، ووقف الهدر والفساد. ودعا إلى تعديل أنظمة دعم الأسعار لإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة، خاصة الطاقة والمياه، وتطوير أنظمة الضرائب لتعزيز مصادر الدخل مع تأمين توزيع عادل للثروة.

وأوصى المؤتمر بوضع استراتيجيات وخطط متكاملة واقعية وقابلة للتنفيذ، مع تحديد أولويات واضحة ومتسلسلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وفقاً لجدول زمني محدد للتنفيذ، مدعوم بدراسات جدوى معدة بشكل جيد. ويجب أن يقترن ذلك باعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم مما يضمن ثقة الجهات المانحة.

السنيرة: الفساد سرقة وإدارة فاسدة

في اليوم الثاني لمؤتمر "أفد"، حضر رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيرة جلسة في موضوع "تمويل التنمية من خلال مكافحة الفساد". فعلق بأن "الرقابة ليست بديلاً عن حسن الإدارة، فالفساد ليس فقط عملية سرقة، لأن الإدارة الفاسدة هي الأساس". وأضاف أن "مكافحة الفساد عملية مستمرة وليست حملة عابرة، والفساد دائماً يسبق بأساليبه الذين يراقبونه، لذا على أجهزة الرقابة أن تتطور مع تطور أساليب الفاسدين".

واعترض السنيرة على المثل الشعبي القائل "أعط خبزك للخباز ولو أكل نصفه"، مطالباً بتحويله إلى "أعط خبزك للخباز وراقبه حتى لا يأكل نصفه"، فالمطلوب وضع الكفوء في موقع المسؤولية بالتوازي مع قوانين وقواعد تنظم عمله.

وقال السنيورة إن توزيع الحصص على أسس مناطقية وطائفية وحزبية “يحوّل الإدارات إلى مستعمرات للحماية، حيث الولاء ليس للدولة بل لمن أتى بالموظفين إلى الإدارة”، داعياً إلى “إصلاح المنظومة الفاسدة التي هي أساس الفساد.”

تحدث في جلسة مكافحة الفساد باتريك موليت رئيس شعبة مكافحة الفساد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومختار الحسن مدير التنمية الاقتصادية والتكامل في الإسكوا، وأركان السبلاني كبير المستشارين الفنيين لمكافحة الفساد والنزاهة في المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، وأيمن دندش مدير المشاريع والبرامج الميدانية في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد. وأدار الجلسة الدكتور ناصيف حتّي، مدير المعهد العالي للعلوم السياسية والإدارية في جامعة الروح القدس- الكسليك.

تمويل الاقتصاد الأخضر

وأدار حسين أباطة، مستشار وزيرة التخطيط في مصر، جلسة حول “موامة النظم المالية مع أهداف التنمية المستدامة”، تحدث فيها الدكتور سعد عنداري، نائب حاكم مصرف لبنان، عن برامج مصرف لبنان حول الاقتصاد الأخضر وتعاونها مع المصارف اللبنانية في هذا المجال. وشارك في الجلسة يوس فيربيك الممثل الخاص للبنك الدولي لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف، وأمل العربي مديرة التنمية المستدامة في البنك التجاري الدولي في القاهرة.

ونظمت “سويتش ميد” برشلونة جلسة لمناقشة سبل الوصول إلى مصادر تمويل مبادرات الاقتصاد الأخضر، أدارتها كلوديا باني مديرة مشروع ريادة الأعمال الخضراء في المنظمة. فعرضت مجموعة من رواد الأعمال الشباب نماذج لمشاريعهم وبينهم مارك عون من CubeX ، وحسام حنوني من FabricAid ، وسمية مرعي من Taqa ، وميشيل مرقي من Alfanar ، وترايسي الأشقر من مؤسسة Diane ، وفادي نفاع من AgryTech. وشارك نحو 50 طالباً من الجامعات العربية الأعضاء في منتدى “أفد” لقادة المستقبل البيئيين في جلسة نقاشية حول تنمية مستدامة يقودها الشباب، أدارتها الدكتورة لما سخيني من جامعة البحرين.

وأدار أمين عام “أفد” نجيب صعب نقاشاً عاماً، تلاه إعلان توصيات المؤتمر التي ستعمم على الحكومات والهيئات العربية والدولية.

الإسكوا: "الربيع العربي" كلف المنطقة 614 مليار دولار (الأسواق العربية)

259 مليار دولار خسائر رأسمالية في سوريا منذ 2011

11 نوفمبر 2016

قالت وكالة تابعة للأمم المتحدة، إن انتفاضات "الربيع العربي" في 2011، كلفت اقتصادات المنطقة ما يقدر بنحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية العام الماضي، أو حوالي 614 مليار دولار، بسبب استمرار الصراع مع هبوط أسعار النفط.

ويستند الرقم الذي أورده لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، أمس الخميس، إلى توقعات النمو التي صدرت قبل الانتفاضات التي أطاحت بأربعة زعماء وأعقبتها حروب أهلية في كل من سوريا وليبيا واليمن.

وهذا أول تقدير من نوعه من هيئة اقتصادية عالمية.

ووفقاً لتقديرات من الأجنحة الوطنية لمستقبل سوريا - وهو برنامج آخر للأمم المتحدة - فإن الحرب التي تمر بعامها السادس هناك ألحقت ضرراً شديداً بالناتج المحلي الإجمالي، وتسببت في خسائر رأسمالية بلغت 259 مليار دولار منذ 2011 في سوريا وحدها.

ومن ناحية أخرى، فإن المنطقة تحتاج إلى المزيد من الدعم المالي من المجتمع الدولي.

وقال محمد المختار محمد الحسن، مدير التنمية الاقتصادية بـ"الإسكوا": "رأينا في أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والبلقان الدعم الذي تلقوه من أجل التعافي بعد الصراع. لم نر حتى الآن مثل هذا الدعم يحدث للمنطقة العربية".

